الجمهوريـــة الجزائريـــــة الديمقراطيـــة الشعبيـة
وزارة التعليـــم العالـــي و البحث العلمـي
جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
★★★★★

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية
وعلوم التسيير
قســـــــم : العلـــوم الاقتصادية
التخصص: نقود ماليـــــة وبنوك

عنـــــــوان المذكرة

نمذجـة قياسيـة لأثر تطور النظام المصرفي على النمو الاقتصـادي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL) في الجـــــــــزائر خلال الفترة (1980-2017)

دراســـة قياسيـــة

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستـــر في العلوم الاقتصادية

إعـداد الطالبـة:
♦ ساعد حميدش مريم

إشراف الأستـاذ:
د . ساحلي لزهـــر

أعضاء اللجنة	الرتبة	الجامعة	الصفة
د. بوغازي فريدة	أستاذ محاضر (أ)	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	رئيسًا
د. ساحـــلي لزهر	أستاذ محاضر (أ)	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	مشرفـًا و مقررًا
د. بوشعور شريفة	أستاذ محاضر (أ)	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	مناقشا

السنة الجامعية: 2019/2018

بسم الله الرحمن الرحيم

وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا
سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ

شكر وعرفـــــان

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ رَبِّ أَوْزِعْنِيٓ أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ ٱلَّتِيٓ أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَٰلِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَٰلِحًا تَرْضَىٰهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿١٩﴾ ﴾

سورة النمل.

الحمد لله الذي وفقني على إتمام هذا العمل فما كان لشيء أن يجري بمشيئة جل شأنه

أتقدم بالشكر إلى من تكبد عناء التصحيح والتصويب الأستاذ الدكتور المشرف على هذا العمل "ساحلي لزهر" (حفظه الله)

إلى الأساتذة الأفاضل لجنة المناقشة الذين تكبدوا عناء تقييم هذا العمل

إلى عمال وإداري المكتبات (الكلية والمركزية)، إلى كل من علمني علما من أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة 20 اوت 1955 سكيكدة

إلى الجميع جزاكم الله خيرا

إهـــــــداء

وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا"

إلى التي أحبتني بدون مقابل وأنارت لي الطريق وأغرقت علي بالدعوات الصالحات إلى أغلى وأجمل ما في الكون أمي العزيزة " أطال الله في عمرها"

إلى من أحمل اسمه بكل فخر إلى من علمني العطاء بدون انتظار إلى أبي العزيز " أطال الله في عمره"

إلى من لي سند في الحياة حلوها ومرّها زوجي وشريك حياتي " يوسف"

إلى كتكوتي الصغيرة والجميلة ابنتي " آية" حفظها الله

إلى من يذكرهم القلب قبل أن يكتبهم القلم وينطق بهم لساني إخوتي "ريمة" " و"زهرة" " عبير" " ربيع" " مروان"

وإلى بسمة العائلـــة الكتاكيت: "مرال" " ياسمين" آدم" و "إياد"

دون أن أنسى زميلاتي في الدراسة وإلى جميع صديقاتي وأقاربي

ملخص

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد اثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1980 – 2017) وذلك باعتماد على أداة حديثة متمثلة في نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (**ARDL**) لتقدير العلاقة في الأجل القصير والطويل، حيث تم اتخاذ خمس (05) متغيرات، يمثل المتغير التابع حصة الفرد من الناتج الداخلي الخام كممثل للنمو الاقتصادي بينما تتمثل المتغيرات المستقلة في كل من الكتلة النقدية (M_2) والتضخم (INF) وتكوين إجماليٍ رأس المال الثابت (FBCF) وكذا مؤشر سيولة الاقتصاد (M_2/PIB)، وتوصلت الدراسة إلى أنه يوجد أثر معنوي في الأجل الطويل لمؤشر التطور المصرفي على النمو الاقتصادي في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: النمو الاقتصادي، التطور المصرفي، الجزائر، نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع(ARDL)

Abstract

The objective of this study is to determine the effect of the development of the banking system on the economic growth in Algeria for the period 1980-2017 by adopting a modern tool represented in the ARDL model to estimate the relationship in the short and long term. Five variables were taken, The dependent variable represents the per capita gross domestic product (GDP) as the representative of economic growth, while the independent variables in M2, inflation, gross fixed capital formation (FBCF) and the economic M2 (PIB) index. That there is no significant effect of the index of banking development growth And economic development in Algeria.

Keywords: economic growth, banking development, Algeria, ARDL

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الإهداء	/
الشكر	/
ملخص	/
فهرس المحتويات	/
قائمة الجداول	/
قائمة الأشكال	/
قائمة الملاحق	/
مقدمـة	أ- ب
الفصل الأول: عموميات حول الجهاز المصرفي والنمو الاقتصادي	
تمهيـد	02
المبحث الأول: مدخل نظري إلى الجهاز المصرفي والنمو الاقتصادي	03
المطلب الأول: تطور الجهاز المصرفي ووظائفه في الجزائر	03
أولا- وظائف الجهاز المصرفي	03-04
ثانيا- تطور الجهاز المصرفي في الجزائر	04-10
المطلب الثاني: إطار نظري حول النمو الاقتصادي	11
أولا- تعريف النمو الاقتصادي	11
ثانيا- محددات النمو الاقتصادي	11-12
ثالثا- مقاييس النمو الاقتصادي	12-13
رابعا- النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي	13-14
المبحث الثاني: الجهاز المصرفي وعلاقته بالنمو الاقتصادي	14
المطلب الأول: وظائف الجهاز المصرفي والنمو الاقتصادي	15-16
المطلب الثاني الإطار النظري والتجريبي للعلاقة بين الجهاز المصرفي والنمو الاقتصادي	16-17
المبحث الثالث: الأدبيات التطبيقية (الدراسات السابقة)	18
المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية	18-19
المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية	20
خلاصة الفصل الأول	21

الفصل الثاني: العلاقة بين تطور الجهاز المصرفي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980 – 2017)

تمهيد 23

المبحث الأول: منهجية الدراسات القياسية لأثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي 24

المطلب الأول: أساسيات النمذجة القياسية بواسطة نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع **ARDL** 24

أولا– مفهوم السلاسل الزمنية 24

ثانيا – العناصر المكونة للسلسة الزمنية 25

ثالثا– استقراريه السلاسل الزمنية 25–26

رابعا– اختبار جذر الوحدة للإستقرارية 26–29

المطلب الثاني– تعريف متغيرات ومصادر البيانات المستخدمة في الدراسة 29–35

المبحث الثاني: نمذجة العلاقة بين تطور الجهاز المصرفي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980–2017 36

المطلب الأول: المنهجية القياسية والنتائج 36

أولا– دراسة استقرارية السلاسل الزمنية 36–37

ثانيا – تحديد فترات الإبطاء المثلى 37–38

ثالثا– تقدير النموذج 38–39

المطلب الثاني: تحليل نتائج النموذج 39

أولا– اختبارات التشخيص 39–40

ثانيا – اختبار حدود التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود 41

ثالثا– تقدير العلاقة قصيرة الأجل في إطار نموذج تصحيح الخطأ 41–42

المطلب الثالث: اختبار السكون لنموذج الانحدار الذاتي وتوزيع الإبطاء المقدر **Stability Test** ... 43

أولا– اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة **CUSUM** 43

ثانيا – اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (**CUSUM of squares**)..... 43

خلاصة الفصل الثاني 45

خاتمة 47–48

قائمة المراجع 50–52

قائمة الملاحق ..... /

قائمة الجداوال

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
2-1	صفة وتعريف متغيرات الدراسة.....	29
2-2	نتائج اختبار ديكي فولر الموسع ADF لاستقراريه السلاسل الزمنية Inv M_S/PIB Inf، Yp عند المستوى (0) الفروق من الدرجة (1)	36
2-3	فترات الإبطاء المثلى التي حددها معيار Akaike تلقائيا لنموذج (ARDL)	37
2-4	اختبار نتائج تقدير نموذج ARDL	39
2-5	نتائج اختبار الارتباط الخطي للنموذج	40
2-6	نتائج اختبار عدم ثبات التباين للنموذج	40
2-7	نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية الحدود	41
2-8	تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل لنموذج ARDL	42
2-9	تقدير العلاقة طويلة الأجل.....	43

قائمة الأشكـــال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	المقاربة النظرية بين التمويل والنمو الاقتصادي.....	15
1-2	تطور اجمالي الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال(1980 -2017).....	30
2-2	تطور الكتلة النقديةM_2 في الجزائر خلال الفترة(1980-2017).....	31
3-2	تطور نسبة المطلوبات السائلة إلى الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة (1980-2017).....	32
4-2	تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة(1980-2017).....	33
5-2	تطور حصة الفرد من الناتـــــج الداخلي الخام Y_P في الجزائـــــر خلال الفـــــترة (1980-2017)	34
6-2	تطور تراكم رأس المال الثابت في الجزائر خلال الفترة (1980-2017)	35
7-2	فترات الإبطاء المثلى.....	38
8-2	اختبار التوزيع الطبيعي.....	40
9-2	اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة **CUSUM**	44
10-2	اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة **(CUSUM of squares)**	44

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	
01	تطور متغيرات الدراسة.....	/
02	اختبار استقرارية السلاسل الزمنية **YP,INF,INV,MS/PIB**.....	/

مقدمـــــة

مقدمة:

يعد وجود قطاع مالي فعال ضرورة لتحقيق معدلات مرتفعة ومستقرة من النمو الاقتصادي طويل المدى وقد اهتمت النظريات الاقتصادية بدراسة القطاع المالي وأصبحت العلاقة بين التطور في وسائل التمويل والنمو الاقتصادي محورًا للعديد من الدراسات الاقتصادية سواء في الجانب النظري أو التطبيقي وهذا ما دفع العديد من الاقتصاديين للقيام بعدة دراسات نظرية التي تطرقت للعلاقة بين تطور القطاع المالي والنمو الاقتصادي والتي يعتبر جوزيف شمبيتر (J. SHUMPETER) رائدا لها علاوة على عدة دراسات تجريبية والتي جاءت بعد الثورة في مجال استخدام تقنيات الاقتصاد القياسي والتي حرصت جميعها على تقديم دلائل علمية على وجود علاقة بين تطور القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي.

- **إشكالية الدراسة:**

وعلى هذا الأساس وفي ظل ارتكاز تمويل النشاط الاقتصادي في الجزائر على الجهاز المصرفي، فإنه من الأهمية أن يتم فحص الأثر لتطور الجهاز المصرفي الجزائري على النمو الاقتصادي خاصة أن هذا الجهاز كان عرضة للعديد من الإصلاحات المصرفية، ولعل قانون النقد والقرض 10/90 هو أبرز الإصلاحات، وهكذا يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي:

- **ما مدى تأثير تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي في الجزائر؟**

- **الأسئلة الفرعية:**

1- ما هو الإطار النظري والفكري للجهاز لمصرفي والنمو الاقتصادي؟
2- ما هي طبيعة العلاقة بين الجهاز المصرفي والنمو الاقتصادي في الجزائر؟
3- هل هناك أثر معنوي لتطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي.

- **الفرضيات**

1- لا يوجد هناك أي أثر معنوي لمؤشر التطور المصرفي على النمو الاقتصادي.

- **تحديد الإطار المكاني والزماني للبحث**

في هذا الإطار يتضمن البحث الإطار المكاني للجزائر كدراسة حالة، بينما يتضمن الإطار الزماني للفترة الممتدة من سنة 1980 إلى سنة 2017.

- **أسباب اختيار الموضوع:**

- يدخل البحث ضمن صميم التخصص وهو النقود
- الأثر البالغ الذي يحمله تطور الجهاز المصرفي على النمة الاقتصادي.

- **أهمية البحث:**

ترجع أهمية البحث إلى الدور الكبير الذي يلعبه وجود جهاز مصرفي متطور في رفع معدلات النمو الاقتصادي.

- **أهداف البحث:**

- الإحاطة بالإطار النظري للنمو الاقتصادي.
- التاصيل النظري للعلاقة بين تطور الجهاز المصرفي والنمو الاقتصادي بمحاولة نمذجة العلاقة بين تطور الجهاز المصرفي والنمو الاقتصادي في الجزائر.

- **منهجية البحث:**

- نظرا لطبيعة الموضوع استندنا للمنهج التاريخي والوصفي في دراستنا للجانب النظري وذلك من خلال التعرض لمفاهيم عامة حول الجهاز المصرفي والنمو الاقتصادي كما اعتمدنا على المنهج القياسي من خلال الدراسة القياسية لأثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي باستخدام برنامج "$EVIEWS_{10}$"

- **هيكل البحث**

- بهدف إعطاء هذا البحث حقه من التفصيل تم تقسيمه إلى مقدمة وفصلين أحدهما نظري والآخر تطبيقي وخاتمة وبمكن استعراض ذلك على النحو التالي:
- **الفصل الأول:** عموميات حول الجهاز المصرفي الجزائري والنمو الاقتصادي ويضم هذا الفصل (النظري) ثلاثة مباحث والتي تتضمن عرض أهم العناصر التي تشتمل عليها الجهاز المصرفي الجزائري وايضا عرض إطار نظري للنمو الاقتصادي من مفهوم ومحددات ومؤشرات القياس وكذلك النظريات المفسرة له بالإضافة إلى التأصيل النظري للعلاقة بين الجهاز المصرفي والنمو الاقتصادي بما يحتويه من دراسات نظرية وتجريبية ناهيك عن عرض أهم الادبيات التطبيقية والتي تتضمن الدراسات السابقة
- **الفصل الثاني:** العلاقة بين تطور القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980 – 2017) ويضم هذا الفصل مبحثين اثنين، حيث يضم المبحث الأول منهجية الدراسة القياسية لأثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي في الجزائر ومن خلال هذا قمنا بالتطرق إلى نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ناهيك عن التعريف بمتغيرات ومصادر الدراسة كما قمنا أيضا بتحليل نتائج النموذج.

الفصل الأول

عموميات حول النظام المصرفي والنمو الاقتصادي

تمهيد:

في هذا الفصل سوف يتم التطرق إلى مدخل نظري حول الجهاز المصرفي الذي من خلاله يتم التطرق إلى ما تضمنه قانون النقد والقرض 10/90 وبعض التعديلات التي أجريت على الجهاز المصرفي الجزائري كما يتم التطرق من خلاله إلى مفهوم ومحددات ومقاييس النمو الاقتصادي بالإضافة إلى النظريات المفسرة له.

و سيتم التطرق إلى العلاقة بين تطور الجهاز المصرفي والنمو الاقتصادي بما يحويه من دراسات تجريبية ونظرية و أيضا بعض الدراسات التطبيقية

وعلى هذا الأساس تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث وذلك على النحو التالي:

- **المبحث الأول** : مدخل نظري إلى الجهاز المصرفي والنمو الاقتصادي.
- **المبحث الثاني:** الجهاز المصرفي وعلاقته بالنمو الاقتصادي.
- **المبحث الثالث:** الأدبيات التطبيقية (الدراسات السابقة).

المبحث الأول: مدخل نظري إلى الجهاز المصرفي والنمو الاقتصادي.

إن الجهاز المصرفي يتكون من جملة من البنوك تختلف حسب الدور الذي تؤديه، والذي لأجله أنشأت ويرجع هذا التعدد إلى التخصص الدقيق والرغبة في إيجاد هياكل تمويلية تمتاز بالقانونية والثقة، كما يعتبر أيضا النمو الاقتصادي هدفا جوهريا للسياسة الاقتصادية لأي دولة، والتي تعني أساسا برفاهية الإنسان وتحسين مستويات المعيشة، وفي هذا المبحث سنتطرق إلى أهم مراحل تطور الجهاز المصرفي الجزائري وكذلك إلى مفهوم النمو الاقتصادي، محدداته، معدلات قياسه ،ناهيك عن النظريات المفسرة له

المطلب الأول: تطور الجهاز المصرفي ووظائفه في الجزائر.

أولا- وظائف الجهاز المصرفي

ورثت الجزائر بعد الاستقلال نظاما مصرفيا تابعا للاقتصاد الفرنسي وقائما على النظام اللبرالي كما أنه كامن لا يخدم التطلعات الجديدة مما أدى بالجزائر إلى البحث عن نظام مالي ونقدي هدفه التحكم في تسيير النظام الموروث عن الاحتلال ليتماشى مع الأهداف المسطرة الجديدة، ولقد أدى الدور الذي قامت به البنوك الأجنبية من تهريب رؤوس الأموال ومواقفها السلبية إلى مبادرة السلطات بعد الاستقلال لإنشاء بنوك وطنية تخفف العبء على البنك المركزي والخزينة العمومية.[1]

تضمن الجهاز المصرفي الجزائري بعد الاستقلال دائرتين: الأولى دائرة مالية وتشمل البنك المركزي (**BCA**) وثلاث بنوك تجارية، بنك الجزائر الخارجي (**BEA**)، البنك الوطني الجزائري (**BNA**) القرض الشعبي الجزائري (**CPA**)، وبنك متخصص وهو البنك الجزائري للتنمية (**BAD**) أما الدائرة الثانية فهي دائرة ادخارية استثمارية وتتكون من الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (**CNEP**) ومؤسسات مالية منها الشركة الوطنية للتأمين (**SAA**) والصندوق الجزائري للتأمين وإعادة التأمين (**CAAR**).[2]

وظائف الجهاز المصرفي:

يقوم الجهاز المصرفي في تأدية كافة الوظائف وذلك لمسايرة كافة التغيرات والتطورات التي تشغل الساحة المصرفية.

1- **وظائف البنك المركزي:** هناك عدة وظائف للبنك المركزي أهمها:

- تشجيع النمو الاقتصادي.
- إصدار النقود الورقية القانونية تحت قيود معينة تتوافق مع حاجة المعاملات.
- يعتبر الاستثمار المالي والمسؤول عن الاحتياطات الحكومية.

[1]- ناصر سليمان، **تأهيل المؤسسة المصرفية العمومية بالجزائر**، الأسلوب والمبررات، مداخلة مقدمة ضمن أعمال الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، يومي 17 – 18 أفريل 2006، ص157

[2]- بلعزوز بن علي: **محاضرات في النظريات والسياسة النقدية**، ديوان المطبوعات، الجزائر، 2004، ص172

- مراقبة الائتمان كمًا ونوعا وعمله في تنفيذ السياسة النقدية المرغوب فيها
- يقوم بتقديم المساعدة للبنوك التجارية من خلال مساعدتها على تأدية الخدمات المصرفية وهو يعتبر بنك البنوك.

2- وظائف البنوك التجارية:

تقوم البنوك التجارية بعدة وظائف أهمها القيام بصفة معتادة بقبول ودائع الأفراد والهيئات بالبنوك، بغض النظر عن مدتها، حيث بعد ذلك يدفعها عند الطلب أو بناءًا على إخطار سابق، ويتم ذلك في أجل محدد ولا تقتصر وظيفة البنوك التجارية على هذا فقط بل تتعدى الوظيفة السلبية لتصبح إيجابية تتمثل في جذب الودائع عن طريق تنمية الوعي الادخاري وحث الأفراد على الادخار.

3- وظائف البنوك المتخصصة:

وتتمثل في ما يلي:[1]

1- **البنوك الصناعية:** تهدف بصفة خاصة إلى تقديم العديد من التسهيلات إلى المؤسسات الصناعية لفترة متوسطة وطويلة الأجل كما تساهم في إنشاء الشركات الصناعية.

2- **البنوك العقارية:** تهدف هذه البنوك إلى تمويل قطاع الاستثمارات العقارية مقابل رهانات عقارية وبما أن تمويلها يكون لفترات طويلة الأجل نسبيا فهي تعتمد على مصادر طويلة الأجل أيضا.

3- **البنوك الزراعية:** يقوم البنك الزراعي بعملية التسليف للقطاع الزراعي لإتاحة الفرصة للحصول على كل الاحتياجات الضرورية لهذا القطاع

4- بنوك الأعمال: يكمن عمل هذه البنوك التجارية في أنها تخدم القطاعات التي تحجم عن تلبية احتياجات طويلة المدة من طرف هذه البنوك بسبب طبيعة عملها ويظهر من خلال ما سبق عرضه أن هذا النوع من البنوك ذو أهمية بالغة التميز في تجميع المدخرات وتنشيط حركة الاستثمار.[2]

ثانيا- تطور الجهاز المصرفي في الجزائر

1- مضمون قانون النقد والقرض 10/90

رغم المجهودات المبذولة من طرف السلطات الجزائرية لإصلاح المنظومة المصرفية أواخر عقد الثمانينات إلا أنه لم يستكمل تأسيس النظام المصرفي الجزائري إلا في 14 / 04 / 1990 تاريخ صدور قانون النقد والقرض (10/90) الذي جاء استكمالا للإطار القانوني لإصلاح الجهاز المصرفي .

---

[1]- إلهام طراد، مروى مزهودي، **دور الجهاز المصرفي في تنشط سوق الأوراق المالية**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، شعبة علوم التجارية، تخصص تمويل مصرفي، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، (2015-2016) ، ص6

[2]- إلهام طراد، مروى مزهودي، نفس المرجع السابق، ص7

وحدد هذا القانون مجموعة من المبادئ على قدر كبير من الأهمية كان الغرض منها تنشيط وظيفة الوساطة المالية وتفعيل دور السياسة النقدية والإسهام في دعم الاقتصاد الوطني الذي يقوم على قواعد السوق وحرية المنافسة ، وعبر قانون النقد والقرض عن إرادة واضحة في تغيير النمط التسييري الذي اتبعته المصارف خلال عقد الثمانينات وأراد بعث الدور المنوط بها وتنظيم نشاطاتها وفق أسس الربحية ومبادئ اقتصاد السوق، حيث نص صراحة على تدابير جوهرية مؤسسة على مبادئ واضحة المعالم بغية الوصول إلى الأهداف المنشودة من الإصلاح.[1]

- **الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية:**

تبنى الاقتصاد النقدي والمالي الذي ساد في النظام الجزائري والذي صادق عليه القانون 10/90 بالغموض والخلط بين الدائرة النقدية والحقيقة، أي أنها كانت تتبع وفقا للقرارات الحقيقية وكان كل الاهتمام ينصب على الكميات المادية فقط ، وقد اعتمد قانون 10/90 على مبدأ الفصل بين الدائرتين إي إن القرارات النقدية لم تعد تتبع وفق القرارات الحقيقة المتخذة على أساس كمي من طرف التخطيط، بل أصبحت هذه القرار تتخذ على أساس الأهداف النقدية التي تتخذها السلطة النقدية اعتمادا على الوضع النقدي السائد وان اعتماد مثل هذا المبدأ يؤدي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نذكر منها:

- استعادة البنك المركزي لمكانته على قمة الهرم.
- التطهير المالي وإعادة الاستقرار النقدي.
- رد الاعتبار لسعر الفائدة في السياسة النقدية.
- إزالة التمييز في منح القروض بين المؤسسات العامة والخاصة.
- **الفصل بين دائرة الميزانية ودائرة القرض:**

لقد تعاظم دور الخزينة العمومية في التمويل الغير ميزاني في الاقتصاد الوطني وخاصة تمويل الاستثمارات المخططة، حتى أصبحت لا تتدخل بصفتها كموزع للدخل فقط بل أصبحت تتدخل كأكبر مقرض ومستثمر وجمعت بفضل هذا السلوك بين دوريين أساسين :

01-أداة الضبط الاقتصادي (الاستقرار الاقتصادي).

02-أداة تخصيص الموارد المالية (توجيه الموارد المالية).

[1]- فائزة العراف، **مدى تكييف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل وأهم انعكاسات العولمة**، دار الجامعة الجديدة للنشر الإسكندرية، 2013، ص 156.

- **إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة:**

جاء قانون 10/90ليلغي التعدد في مراكز السلطة النقدية وقد وضع السلطة النقدية في الدائرة المتمثلة في هيئة واحدة جديدة سماها "مجلس النقد والقرض " على اعتبار انه في السابق كانت هيئات عمومية عديدة تحاول احتكار السلطة، فوزارة المالية كانت تتحرك على اعتبار أنها هي السلطة النقدية ، وكذلك الخزينة العمومية كانت تمارس ضغوط على البنك المركزي بما لديها من نفوذ في أوساط أصحاب القرار لتمويل العجز والبنك المركزي يمثل السلطة النقدية لاحتكاره امتياز إصدار النقود .

- **وضع نظام مصرفي على مستويين:**

جاء قانون 10/90 ليؤكد مبدأ إقامة نظام مصرفي على مستويين بمعنى الفصل بين مفهوم البنك المركزي كملجأ أخير للاقتراض وبين مهام البنوك الأخرى كمؤسسات تقوم بتعبئة المدخرات ومنح القروض وتعمل في ظروف تنطوي على المخاطر البنكية وبموجب هذا الفصل أصبح البنك المركزي يمثل فعلا بنك البنوك حيث يراقب نشاطاتها ويتابع عملياتها كما أصبح بإمكانه إن يوظف مركزه كملجأ أخير للاقتراض في التأثير على السيولة الاقتصادية، حسب ما يقتضيه الوضع النقدي وبفضل المكانة التي يحتلها البنك المركزي في سلم النظام المصرفي يستطيع إن يهدد القواعد العامة للنشاط المصرفي وتحديد معايير هذا النشاط في اتجاه خدمة أهدافه النقدية وتحكمه في السياسة النقدية وبذلك إصدار النقود لم يعد ناتج عن قرارات الوحدات الاقتصادية الغير مصرفية وحدها وإنما هو قرار ناتج عن عملية تعاقدية بين هذه الأخيرة والجهاز البنكي.

2- أهم التعديلات التي أدخلت على قانون النقد والقرض:

عرف النظام المصرفي الجزائري بعد عدة سنوات من صدور قانون النقد والقرض 10/90 والعمل به تعديلات نتيجة تغييرات التي مست المحيط الاقتصادي الجزائري أهمها:

- **الأمر رقم 01/01:**

كان أول تعديل لقانون النقد والقرض 10/90 الأمر رقم 01/01 الصادر في 27 /2001/02 والذي جاء معدلا ومتمما لبعض أحكام مواد القانون 10/90، وكان هذا التعديل عموما متعلقا بإدارة ومراقبة بنك الجزائر. وبموجب هذا الأمر تم تعديل مكونات مجلس النقد والقرض، وذلك بفصله إلى هيئتين: مجلس إدارة بنك الجزائر، ومجلس النقد والقرض كسلطة نقدية.

الهدف من هذا التعديل هو إعطاء استقلالية لبنك الجزائر إلا إن هذا التعديل لم يكن له اثر ولم يؤتي بتغيير كبير في نشاط بنك الجزائر فاضطرت الجزائر إلى الاستمرار في القيام بعمليات الإصلاحات فجاء الأمر 11/03.[1]

[1]- علي جقريف، **النظام المصرفي الجزائري وإشكالية تطبيق مقرارات لجنة بازل III**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ،جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة . الجزائر، 2016-2017، ص243

- **الأمر 11/03:**

جاء الأمر رقم 11/03 المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض 10/90 ليدخل تغييرات جوهرية عميقة في مجال تسيير النظام المصرفي الجزائري وكذا صلاحيات ومكونات الهيئات المكلفة بتنظيمه ومراقبته وهذا في إطار إصلاح النظام المصرفي ليتجاوب مع التغييرات التي يعرفها الواقع الاقتصادي ، ومحاولة مكافحة كل أشكال التسيير الخاطئ وعمليات الفساد والفضائح المصرفية التي عرفتها مؤسسات النظام المصرفي.

وقد جاء هذا النص مباشرة بعد سلسلة من المشاكل المالية التي عرفتها بعض المؤسسات المصرفية والتي نتج عنها إفلاس بنكي ويتعلق الأمر وخاصة بنك الخليفة والبنك التجاري الصناعي، ويهدف النص التشريعي الجديد كما يلي:

01- السماح لبنك الجزائر بالقيام بصلاحياته وهذا عن طريق:

- توسيع صلاحيات مجلس النقد والقرض.
- تدعيم استقلالية اللجنة المصرفية التي أسند إليها الأمانة العامة.

02- تدعيم تعاون بين بنك الجزائر والحكومة في الميدان المالي من خلال:

- إثراء مضمون التقارير المالية والاقتصادية لبنك الجزائر.
- تمويل إعادة الإنشاء المتعلقة بالأحداث الوخيمة المحتملة التي قد يعيشها البلد
- ضمان توفير الحماية اللازمة للبنوك بالإضافة إلى إدخارات الجمهور من خلال:
- تقوية شروط ومعايير الاعتماد للبنوك ومسيريها.
- منع تمويل نشاطات المؤسسات المملوكة من طرف مسيري البنوك.[1]

- **الأمر رقم 04/10:**

الخاص بالحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات التي تنشط داخل الجزائر، فقانون النقد والقرض 10/90 حدد الحد الأدنى لرأس المال البنوك 500 مليون دينار جزائري بـ10 مليون دينار جزائري للمؤسسات المالية فيما حدد الحد الأدنى لرأس مال البنوك سنة 2004 بـ2.5 مليار دينار بـ500 مليون دينار للمؤسسات المالية، فكل مؤسسة لا تخضع لهذه الشروط سوف ينزع منها الاعتماد وهذا يؤكد تحكم السلطات النقدية في الجهاز المصرفي.[2]

[1]- هيناس العباس، بن أحمد لخضر، **النظام المصرفي الجزائري في ظل الأمر رقم 11/03 المتعلق بالنقد والقرض والتحديات الراهنة له**، مجلة دفاتر اقتصادية، جامعة الجلفة، سبتمبر2013، ص (39، 40)

[2]- الهام طراد، مروى مزهودي، نفس المرجع السابق، ص 16.

- **الأمر رقم 10/17:**

جاء قانون 10/17 بتعديل بسيط في شكله، عميق في مدلوله وتأثيراته للأمر 11/03 وهو تعديل مس المادة 45 بالإضافة للمادة 45 مكرر، وخص القانون كل إمكانية تمويل بنك الجزائر للخزينة العمومية وبشكل مباشر من خلال شراء السندات المالية التي تصدرها، وذلك استثنائيا لمدة خمس سنوات.

وحددت الحالات التي يتم فيها تطبيق هذه الآليات بـ:

- **تغطية احتياجات تمويل الخزينة.**
- تمويل الدين العمومي الداخلي.
- تمويل الصندوق الوطني للاستثمارات.[1]

3- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي بين 2001 إلى 2004:

يمتد برنامج الإنعاش الاقتصادي كل الفترة من 2001 إلى 2004 حيث قررت الدولة الجزائري في أفريل2001 اعتماد البرنامج الثلاثي أو (مخطط الثلاثي) يهدف لدعم الاقتصاد وإنعاشه وقد خصص لهذا البرنامج في البداية غلاف مالي بلغ 525 مليار دينار أي ما يقدر بـ 7ملايين دولار أمريكي ثم أصبح غلافه المالي النهائي يبلغ 1216ملياردينار أي ما يساوي 16مليون دولار أمريكي، وهذا بعد أن تم إضافة مشاريع جديدة له وإجراء تقييمات لمعظم المشاريع المبرمجة سابقا ويسعى البرنامج لتحقيق الأهداف الرئيسية التالية:

1- العمل على الحد من الفقر ورفع مستوى المعيشة.
2- السعي لإنشاء وخلق مناصب الشغل والتقليص من البطالة.
3- دعم التوازن الجهوي وإعادة تنشيط الفضاءات الريفية.[2]

4- البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي(2005-2009) :

تميزت سنوات 2001إلى 2004 بإنعاش مكثف للتنمية الاقتصادية رافق استعادة الأمن عبر ربوع الوطن وتجسد هذا الإنعاش من خلال نتائج عديدة هامة ونذكر منها على الخصوص ما يأتي:

- استثمار إجمالي بحوالي 46 مليار دولار(أي 3700 مليار دينار)منها حوالي 30 مليار دولار(أي 2350مليار دينار) من الإنفاق العمومي.
- نمو مستمر يساوي في المتوسط 3.8 % طوال السنوات الخمس(بنسبة6.8 % في سنة 2003).
- تراجع في البطالة أكثر 29 % إلى24 %.

---

[1]- حمزة رملي، **التمويل الغير تقليدي في الجزائر وفق تعديلات قانون النقد والقرض، هل يتعلق الأمر بالتسيير الكمي**، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، مجلد 4، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف، الجزائر، العدد 1، جوان 2018، ص (218-219.)

[2]- موشوك لامية، **سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على التشغيل والبطالة (2001-2014)**، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية العدد 10، المجلد 2، جوان 2018، ص (611-612.)

- انجاز الآلاف من المنشآت القاعدية وكذلك بناء وتسليم 700 ألف مسكن من أجل تحضير برنامج تكميلي لدعم مواصلة مجهودات إنعاش النمو وتكثيفه في جميع القطاعات، والعمل على تحقيق كفاءة الإنتاج الوطني، التزمت الحكومة بمواصلة وتكثيف المسار في إعادة بناء الاقتصاد الوطني بالانفتاح على الاقتصاد العالمي من خلال:
- استكمال الإطار التحفيزي للاستثمار عن طريق إصدار نصوص تنظيمية من شأنها أن تتمم قانون الاستثمار وتطوير التدابير الكفيلة بتسهيل الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي.
- مواصلة تكييف الأداة الاقتصادية والمالية الوطنية مع الانفتاح العالمي سواء تعلق الأمر بتأهيل أداة الإنتاج أو بالإصلاح المالي والمصرفي.
- انتهاج سياسة ترقية الشراكة والخوصصة لتعزيز القدرات الوطنية في مجال خلق الثروات ومناصب الشغل وترقية التنافسية.
- تعزيز مهمة ضبط ومراقبة الدولة قصد محاربة الغش والمضاربة والمنافسة الغير شرعية التي تخل بقواعد المنافسة والسوق على حساب المؤسسات الوطنية المنتجة.[1]

5- برنامج توطيد النمو الاقتصادي "برنامج التنمية الخماسي2010 -2014":

يندرج المخطط الخماسي (2010-2014) ضمن ديناميكية إعمار الاقتصاد الوطني التي انطلقت قبل 10 سنوات وكاستمرارية للمخططات السابقة خصوصا مع الأوضاع المالية المريحة نتيجة ارتفاع أسعار البترول فوق عتبة 80 دولار للبرميل وما رافقها من تسجيل احتياطات صرف تجاوزت 162 مليار دولار وفائض في التمويل تجاوز 345 مليار دينار جزائري هذا ما أدى إلى اعتماد أكبر برنامج اتفاقي شهدته الجزائر على الإطلاق تجاوز معه المخصص الأول عتبة 21243 مليار دينار جزائري (حوالي 286 مليار دولار) وذلك لتغطية شقين رئيسيين:

- تخصيص 9700 مليار دينار جزائري (حوالي 130مليار دولار) لاستكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها ضمن المخطط السابق خصوصا تلك المتعلقة بقطاعات السكك الحديدية والطرق والمياه ونشير في هذا الصدد إلى أن البرنامج التكميلي لدعم النمو استهلك ما يقارب 17500 مليار دينار جزائري عند نهاية الفترة (أي بفارق عن المخصصات الأولية 17500-8750- 8795 دينار جزائري) من بينها مشاريع لازالت قيد الانجاز.

[1]- سايح بوزيد، **دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة للدول العربية - حالة الجزائر- رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتورة في العلوم الاقتصادية**، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة بأبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012-2013، ص (349 - 350)

- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دينار (حوالي 156 مليار دولار).[1]

6- برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2019):

في ظل تراجع سعر النفط الذي لم يعد محتملا بل حقيقة بداية من شهر سبتمبر 2014 فتراجع سعر النفط الجزائري من 112 دولار للبرميل إلى أقل من 50 دولار في الأسبوع الأول من جانفي 2015، مما يبدي نوعا من التساؤل على قدرة السلطات العمومية في مواصلة ضخ الأموال في الاقتصاد الوطني من أجل خلق نسبة نمو متواصلة في ظل انحدار أسعار البترول وما ستلقي به على القطاعات الأخرى باعتبار أن لها المساهمة الكبرى في تمويل الخطط التنموية وما تسهم به من خلق مناصب العمل ورفع مستويات النمو الاقتصادي.

إن المخطط الخماسي للتنمية الذي رصدت له الدولة نحو 262 مليار دولار ،باعتباره برنامج استثمارات عمومية تقترض معدلا سنويا للمخصصات المالية قدر52.4 مليار دولار مع منح أولوية تحسين ظروف معيشة السكان في قطاعات السكن، التربية، الصحة والماء ،الكهرباء ،الغاز ...الخ.

يهدف إلى تحقيق :

- العمل على إحداث نمو قوي من الناتج الداخلي الخام.
- تنويع الاقتصاد ونمو الصادرات خارج المحروقات.
- استحداث مناصب شغل.
- استهداف بلوغ نسبة نمو اقتصادي 07% مع مواصلة السياسة الاجتماعية للحكومة عبر ترشيد التحويلات الاجتماعية ودعم الطبقات المحرومة.
- إعطاء عناية خاصة للتكوين ونوعية الموارد البشرية من خلال تشجيع وترقية وتكون الأطر واليد العاملة المؤهلة.
- تشجيع الاستثمار المنتج المحدث للثروة.
- ترقية ودعم الأنشطة الاقتصادية القائمة على المعرفة والتكنولوجيا القويان ودعم المؤسسات الصغيرة.
- تحسين مناخ الأعمال من خلال تبسيط الإجراءات وتوفير العقارات والقروض...الخ.
- عصرنة الإدارة الاقتصادية ومكافحة البيروقراطية وإضفاء الطابع اللامركزي على القرار من أجل ضمان خدمة عمومية جيدة.

[1]- ميهوب مسعود، **دراسة قياسية للمؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكمي في الجزائر في ضوء الإصلاحات الاقتصادية للفترة بين (1990-2015)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، تخصص علوم تجارية ،جامعة محمد بوضياف-المسيلة-الجزائر،(2016-2017) ، ص 163.

- العمل على ترقية الشراكة بين القطاع العام والخاص المحلي أو الأجنبي.[1]

المطلب الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي.

أولا- تعريف النمو الاقتصادي:

إن معظم تعاريف النمو الاقتصادي تدور حول زيادة المجاميع الاقتصادية الكلية للناتج الوطني أو الدخل الوطني بالإضافة إلى حصة الفرد منها فمن هنا نذكر بعض التعاريف فيما يلي:

- النمو الاقتصادي هو حدوث زيادة مستمرة في إجمالي الناتج المحل أو إجمالي الناتج الوطني لما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي.[2]
- النمو الاقتصادي هو عبارة عن زيادة في الإنتاج الاقتصادي عبر الزمن ويعتبر المقياس الأفضل لهذا الإنتاج هو الناتج المحلي الإجمالي.[3]
- النمو الاقتصادي عبارة عنى معدل الزيادة في الإنتاج أو الدخل الحقيقي في دولة من خلال فترة زمنية معينة ويعكس النمو الاقتصادي التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية ومدى استغلال هذه الطاقة، فكلما ارتفعت نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة في جميع القطاعات الاقتصادية ازدادت معدلات النمو في الدخل الوطني والعكس صحيح في حال انخفاضها.[4]

ومن خلال التعاريف السابقة يتضح لنا أن النمو الاقتصادي هو تحقيق الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل والناتج القومي عبر الزمن.

ثانيا- محددات النمو الاقتصادي:

من أهم العوامل الاقتصادية التي تعمل على إحداث النمو الاقتصادي ما يلي:

01- **كمية ونوعية الموارد البشرية:** يمكن قياس معدل النمو الاقتصادي بطريقة الدخل الفردي الحقيقي ومعدل الدخل الحقيقي للفرد يساوي الناتج القومي الإجمالي قسمة عدد السكان وكلما كان معدل

---

[1]- حيدوشي عاشور، وعيل ميلود، **أثر الموارد المالية النفطية على التغيرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري**، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف، ميلة، الجزائر، العدد الخامس، جوان 2017، ص (337-338.)

[2]- علي مكيد، عماد معوشي، **قياس أثر الإنفاق الحكومي الاستهلاكي النهائي على الناتج الوطني مع تحليل المصادر الأساسية للنمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير**، العدد 13، جامعة الدكتور يحي فارس، المدية –الجزائر- 2013، ص 174.

[3] -Shopiro Edward, **Macroecomonic analys**, thomson learning,1995, P429.

[4]- رشيد سالمي، محمد رتيعة، **دراسة مقياسية لتأثير رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(1970-2014)**، مجلة الباحث، جامعة يحي فارس، المدية الجزائر، العدد 17، 2017، ص 261.

الزيادة في الناتج القومي الإجمالي أكبر من معدل الزيادة في السكان كلما كانت الزيادة في معدل الدخل الحقيقي أكبر وبالتالي زيادة أكبر في معدل النمو الاقتصادي.[1]

02- **كمية ونوعية الموارد الطبيعية:** يعتمد إنتاج اقتصاد معين ونموه الاقتصادي على كمية ونوعية موارده الطبيعية، كدرجة خصوبة التربة، وفرة المعادن، المياه، الغابات وغيرها، هذه الموارد لا تحقق أهداف اقتصادية إلا إذا استعملها الإنسان، فيمكن مثلا للمجتمع إن يكتشف أو يطور موارد طبيعية تؤدي إلى الرفع من النمو الاقتصادي في المستقبل.[2]

03- **تراكم رأس المال:** على المجتمع التضحية بجزء من الاستهلاك الجاري لإنتاج السلع الرأس مالية مثل المعامل، طرق المواصلات، الجسور، المدارس، الجامعات وغيرها...، أي أن تراكم رأس المال يتعلق بشكل مباشر بحجم الادخار الذي يمثل التضحية بالاستهلاك من اجل زيادة الاستثمار وبالتالي الرفع من معدل النمو الاقتصادي والعوامل المحددة لمعدل تراكم رأس المال هي التي تؤثر على الاستثمار وهي: توقعات الأرباح، السياسات الحكومية، اتجاه الاستثمار.[3]

ثالثا- مقاييس النمو الاقتصادي:

يتم ذلك من خلال قياس نمو الناتج الداخلي الخام ونمو الدخل الفردي:

- **الناتج الوطني:** هو مقياس لحصيلة النشاط الإنتاجي وحساب معدل نموه هو ما يصطلح عليه تسمية معدل النمو، ويمكن حساب الناتج الوطني بحساب الناتج المحقق في بلد وتقديمه بعملة ذلك البلد ومن ثم مقارنته بالنتائج الفترة السابقة ومعرفة معدل النمو ما يعاب هنا أن لكل دولة عملتها الوطنية، وبالتالي لا يمكن مقارنة النمو المحقق في مختلف البلدان وفق هذا المقياس، ولذا نستخدم غالبا عملة دولية موحدة لتقييم الناتج الوطني لمختلف البلدان ، حتى تسهل المقارنة بين معدلات النمو المحققة فيها.
- **متوسط الدخل الفردي:** يعتبر هذا المعيار الأكثر استخداما وصدقا لقياس النمو الاقتصادي في معظم دول العالم، لكن في الدول النامية هناك صعوبات لقياس الدخل الفردي بسبب نقص دقة إحصائيات السكان والإفراد.

---

[1]- قابوش فريال، **أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر**، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية ،تخصص اقتصاد كمي، جامعة أم البواقي –العربي بن مهيدي- الجزائر،(2017-2018)، ص23.

[2]- مصطفى يوسف كافي، **الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات**، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي، عمان، الأردن، 2006، ص 183.

[3]- إسماعيل عبد الرحمان، حزبي محمد موسى عريفات: **مفاهيم ونظم اقتصادية**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص 282.

هناك طريقتان لقياس معدل النمو على المستوى الفردي وهما:

- **طريقة معدل النمو البسيط:** يقيس معدل التغيير في متوسط الدخل الحقيقي من سنة لأخرى، ويمكن الحصول عليه عن طريق المعادلة التالية[1]:

$$\text{معدل النمو البسيط} = \frac{\text{معدل النمو –الدخل الحقيقي في الفترة الحالية–الدخل الحقيقي في الفترة السابقة}}{\text{الدخل الحقيقي في الفترة السابقة}} \times 100$$

- **طريقة معدل النمو المركب:** يقيس معدل النمو السنوي في الدخل كمتوسط خلال فترة زمنية طويلة نسبيا وذلك وفقا للمعادلة التالية:

$$\text{معدل النمو المركب} = \sqrt[N]{(Ln/LO) - 1}$$

حيث:N: طول الفترة الزمنية، LN:متوسط الدخل الفردي الحقيقي في نهاية الفترة،LO:متوسط الدخل الفردي الحقيقي في بداية الفترة.[2]

رابعا– النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي:

01– نظرية النمو الكلاسيكية:

كانت نظريات النمو وتوزيع الدخل بين الأجور والأرباح الشغل الشاغل لكل الاقتصاديين الكلاسيك أمثال آدم سميث، ديفيد ريكاردو، روبرت مالتوس، كارل ماركس، وغيرهم...وقد استند التحليل الكلاسيكي على فرضيات عديدة أهمها الملكية الخاصة والمنافسة التامة وزيادة حالة الاستخدام الكامل للموارد والحرية الفردية في ممارسة النشاط، وقد اتجه الفكر الكلاسيكي للبحث في أسباب النمو طويل الأجل في الدخل القومي معتمدا على أسلوب التحليل الجزئي ورغم وجود اختلافات بين مفكري هذه المدرسة إلا أنهم يتفقون على الخطوط العريضة لهذه المدرسة.[3]

02– نظرية النمو الكينزية:

لعل الاعتقاد بنجاحنا بالتخلص من المشكلة التي طرحها مالتوس هدأ من روع الاقتصاديين وجعلهم يهتمون بقضايا أخرى مثل عدم الاستقرار الذي بدا واضحا خلال فترة الكساد الكبير في الثلاثينيات، ولم يكن الاتجاه السائد خلال العقود الأولى من القرن العشرين يعبر اهتماما كبيرا لمسألة النمو الاقتصادي على المدى الطويل

[1]– حسينة بودبزة: **تحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر** ، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي، جامعة 20 أوث 1955سكيكدة، 2017–2018، ص 41.

[2]– جلال خشيب، **النمو الاقتصادي**، مفاهيم ونظريات، نسخة إلكترونية، ص11

[3]– فليح حسين خلف، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث للنشر ، الأردن، 2006، ص(120–126) .

وقد أثر توجه اهتمام الاقتصاديين في ذلك الوقت نحو مسائل الكساد على الدراسات التي عادت إلى الظهور لاحقا فيما يخص مسألة النمو الاقتصادي، ففي دراستين منفصلتين ظاهريا قام كل من "دوي هارود" و"إيفسي دومار" بنشر نماذج رياضية للنمو الاقتصادي في الأزمات المتكررة للكساد وقد افترض كلاهما أن النمو الاقتصادي يعتمد اعتمادا حاسما على زيادة رأس المال زيادة متوافقة مع تنامي القوة العاملة مع التطورات التكنولوجية التي ترفع من إنتاجية العمل، وبفرض أن الاقتصاد مغلق أكد كل منهما أن الادخار سيكون هو الطريقة المتاحة للحصول على رأس المال الضروري للتماشي مع العمالة المتنامية والأكثر إنتاجية.[1]

03- نظريات النمو الجديدة(الداخلي):

إن الأداء الضعيف للنظريات الكلاسيكية في إلقاء الضوء على مصادر النمو طويل الأمد، قد قاد إلى عدم الرضا عن تلك النظريات التي فشلت في إعطاء تفسير مقنع للنمو التاريخي المستمر في الاقتصاديات المختلفة في العالم، الأمر الذي دفع إلى ظهور نظرية جديدة هي نظرية النمو الجديدة.

إن الدوافع الأساسية لنظرية النمو الجديدة في تفسير الاختلافات الحاصلة في معدلات النمو فيما بين البلدان المختلفة وكذلك تفسير الجزء الأعظم من النمو المحقق.

وباختصار فإن منظري النمو الداخلي يحاولون تفسير العوامل المحددة لمعدل النمو الناتج المحلي والذي يتم تفسيره خارجيا في معادلة النمو لدي **SOLOW**، وبافتراضهم أن الاستثمارات الخاصة والعاملة في رأس المال البشري والتي تولد وفرات خارجية وتحسن الإنتاجية تعوض التوجه الطبيعي لتناقض العوائد فمنذ الثمانينيات ظهرت كتابات عديدة تفسر الفرو قات بين معدلات النمو في الناتج ومستوى دخل الفرد في بين البلدان المختلفة بما يسمى بالنظرية الجديدة للنمو وقد تبين أنه في فرضية ثبات العوائد أو تزايد العوائد لا يحدث تقارب في معدلات دخول الأفراد فيما بين البلدان، وفي حالة عدم وجود تناقص في العوائد على رأس المال فإن الاستثمار يكون مهما جدا في معدل النمو طويل الأمد، وأن مثل هذا النمو يكون داخليا.[2]

المبحث الثاني: الجهاز المصرفي وعلاقته بالنمو الاقتصادي

يهدف هذا المبحث إلى حصر أهم وظائف الجهاز المصرفي التي تؤدي إلى النمو الاقتصادي وكما يراها "**ROSSLIVINE**"، ناهيك عن حصر أهم الدراسات النظرية التي تطرقت إلى علاقة تطور الجهاز المصرفي بالنمو الاقتصادي والتي يعتبر"جوزيف شمبيتر" رائدا لها علاوة على التطرق إلى أهم الدراسات التجريبية والتي

---

[1]- فريديريك .م. شرر، ترجمة علي أبو عمشة ، **نظرية جديدة إلى النمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار التكنولوجي**، الطبعة الأولى، مكتبة العبيكان ،المملكة العربية السعودية، 2002، ص (38- 39.)

[2]- مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية-نظريات وسياسات وموضوعات**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن ، 2007 ، ص 78.

جاءت بعد الثورة في مجال استخدام تقنيات الاقتصاد القياسي والتي حصرت في مجملها على تقديم الدلائل العلمية على وجود علاقة سببية بين تطور الجهاز المصرفي والنمو الاقتصادي.

المطلب الأول– وظائف الجهاز المصرفي والنمو الاقتصادي:

يرى "ROSSLIVINE" 1997 بأنه يمكن للتمويل أن يؤثر على النمو الاقتصادي وذلك حسب المقاربة النظرية التي وضعها وتظهر في الشكل التالي:

الشكل رقم (1–1) :المقاربة النظرية بين التمويل والنمو الاقتصادي.

SOURCE : Rosslivine .financial developement and economic ;grovoth vieros and agenda ;journal of economic LITURATURE AMIRICAN ECONOMIC 691:P) JUNE 1997(**SSOCIATION .USA.VD.XXXV.**

ويوضح هذا الشكل أنه يمكن للنظام المالي (البنوك كجزء منه) أن يؤثر على النمو من خلال قيامه بخمسة وظائف أساسية وهي: تجميع المدخرات وتخصيص الموارد ،ممارسة ومراقبة الشركات ، تسهيل إدارة المخاطر ،تسهيل تبادل السلع والخدمات والعقود وبالنسبة لذلك التأثير فهو يتم عبر خاصيتين وهما:

أ- **تراكم رأس المال:** وذلك أما عن طريق تعديل معدل الادخار أو عن طريق إعادة تخصيص المدخرات فيما بين تكنولوجيات المختلفة المنتجة لرأس المال.

ب- **الابتكار التكنولوجي:** وذلك من خلال اكتشاف طرق جديدة للإنتاج بالاعتماد على معدل الابتكار التكنولوجي[1]

المطلب الثاني: الإطار النظري والتجريبي للعلاقة بين تطور الجهاز المصرفي والنمو الاقتصادي.

أولا – الدراسات النظرية للعلاقة بين تطور الجهاز المصرفي والنمو الاقتصادي

تستحضر العديد من الأدبيات التي عالجت العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في العمل الريادي (**1991SHUMPETER**) والذي قدم أول بيان مفصلي حول كيف تأخذ المعاملات المالية دورا مركزيا في النمو الاقتصادي وهو لم يستعمل لهجة حديثة (المعاملات المالية) غير أنه استعمل المصرفي كمثال على ذلك وبدلا من استخدام مصطلح النمو الاقتصادي استخدم مصطلح التنمية الاقتصادية ،وقد كتب قائلا:" يقف المصرفي بين أولئك الذين يرغبون في تشكيل تركيبات جديدة وأصحاب الوسائل الإنتاجية، فهو أساس ظاهرة التنمية، وقد اعتقد **1991SHUMPETER** بأهمية الخدمات المالية وبالتنسيق للنمو الاقتصادي طالما أنها تحسن الإنتاجية من خلال تعزيز تكنولوجيا الابتكار ومساعدة أصحاب المشاريع للحصول على أفضل فرص النجاح في عملية الابتكار كما أقر أن من شأن التطور المالي أن يسهل تعبئة المدخرات المنتجة، وتخصيص المواد بكفاءة ، والحد من المشاكل الناجمة عن تباين المعلومات وتحسين إدارة المخاطر وأكد كذلك أن هذه الآثار يمكن أن تخلق إطارا اقتصاديا كليا مواتيا للنمو الاقتصادي القوي.

ثانيا- الدراسات التطبيقية للعلاقة بين تطور الجهاز المصرفي والنمو الاقتصادي.

في هذا الإطار يتم استعراض أهم الدراسات التطبيقية المنشأة في مجال تحليل العلاقة بين الاقتصادي والنظام المصرفي والتي كانت نتائجها متسقة نسبيا فيما يتعلق بالأثر الايجابي للتطور المالي على معدل الاستثمار معدل إنتاجية رأس المال والنمو الاقتصادي وذلك على النحو التالي:

[1]- عادل زقرير، **أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي**، دراسة قياسية لحالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر 2014-2015-ص 56.

- KING و LIVINE 1993:

واللذان حاولا تقديم أدلة عبر عدة دول تتوافق مع رؤيةSHUMPETER والتي مفادها أن النظام المالي يستطيع تعزيز النمو الاقتصادي وذلك ضمن دراسة بعنوان "التمويل والنمو" بما يكون SHUMPETER على حق. وقد استخدم بيانات 85 دولة خلال الفترة 1960-1989، وقد بحث ما إذا كانت المستويات الأعلى للتطور المالي ترتبط بشكل ملحوظ وقوي مع سرعة المعدلات الحالية والمستقبلية لنمو الاقتصادي تراكم رأس المال المادي ، تحسين كفاءة الاقتصاد لتحقيق هذا قام ببناء مقاييس(مؤشرات) للتطور المالي ، والتي تجسدت على أربع مؤشرات مصممة لقياس الخدمات المقدمة من قبل الوسطاء الماليين على النحو التالي:

- LLI:المطلوبات السائلة كنسبة من الناتج الداخلي الخام.
- BANK:مقياس أهمية بنوك الودائع مقارنة بالبنك المركزي في منح الائتمان.
- PRIVATE:نسبة المطلوبات للقطاع الخاص غير المالي إلى الائتمان المحلي الإجمالي.
- PRIVY:نسبة المطلوبات من القطاع الخاص غير المالي إلى الناتج الداخلي الخام.

أما بالنسبة إلى مؤشرات النمو الاقتصادي (قياس النمو ومصادر النمو) فهي:

- GYP: معدل نمو الناتج الداخلي الخام للفرد على المدى الطويل.
- GK: معدل نمو مخزون رأس المال الداخلي.
- EFF:معدل نمو العوامل الأخرى (التقدم التكنولوجي، تراكم المال البشري....الخ).[1]

[1]-عادل زقرير: **العلاقة بين تطور الجهاز المصرفي والنمو الاقتصادي-نظريا وتطبيقيا- مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية**، جامعة الواد ، العدد الثامن، المجلد رقم 1، ص 133-134.

المبحث الثالث: الأدبيات التطبيقية (الدراسات السابقة):

المطلب الأول: دراسات باللغة العربية

01- دراسة عبير عموص: تأثير التطور في النظام المصرفي الفلسطيني على النمو الاقتصادي في فلسطين (2008-2015) .

- الهدف من الدراسة:

هدفت الدراسة إلى قياس أثر وتحليل التطور في الجهاز المصرفي في سوق فلسطين للأوراق المالية على النمو الاقتصادي وتحاول الدراسة إبراز دور كل من المصارف، السوق المالي في النشاط الاقتصادي باستعمال مؤشرات تمثل مدى تطور كل من المصارف والسوق المالي، وتظهر نتائج التحليل القياسي أن هناك أثر إيجابي لتطور القطاع المالي الفلسطيني في تحفيز النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة ويظهر هذا الأثر من خلال زيادة نسبة التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي والتي تعكس دور المصارف في تمويل نشاط القطاع الخاص.

- النتائج المتوصل إليها:

أما في مجال سوق فلسطين للأوراق المالية فقد توصلت الدراسة إلى أن حجم التداول في البورصة لا يؤثر في النمو الاقتصادي. كما توصي الدراسة بالتركيز على أداء القطاع المالي في مجال تحويل المدخرات إلى استثمارات منتجة وأيضا تركز الدراسة على التسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاع الخاص باعتبارها تساهم في رفع معدل النمو الاقتصادي.

02- دراسة محمد الخفيض لسنة 2016 القيروان: تحليل مقارن لأثر تطور القطاع المالي على النمو الاقتصادي للقطاع غير النفطي في المملكة العربية السعودية، شعبة تطوير القطاع المالي، نوفمبر 2016 ، مؤسسة النقد العربي السعودي.

- الهدف من الدراسة:

هدفت هذه الورقة البحثية إلى دراسة العلاقة بين تطور القطاع المالي والنمو الاقتصادي للقطاع غير النفطي للمملكة العربية السعودية حيث استخدمت ستة مقاييس خاصة بتطوير القطاع المالي في هذه الدراسة واستعرضت بيانات من المملكة سلاسل زمنية للفترة الممتدة من 1985إلى عام 2015 وتم تحليل البيانات باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية المتباطئة.

- نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية لتطور القطاع المالي على إجمالي النمو الاقتصادي للقطاع غير النفطي بشقيه الحكومي والخاص.

03- دراسة عادل زقرير: أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي-دراسة قياسية-خلال الفترة (1998-2012)،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة محمد خيضر، بسكرة ،الجزائر (2014-2015).

- **الهدف من الدراسة:**

تهدف هذه الدراسة إلى أن القطاع المصرفي حجر الزاوية في العملية التنموية من خلال الخدمات الأساسية التي يؤديها في الاقتصاد كما يعتمد النمو الاقتصادي على عدة عوامل مفسرة منها مستوى التكنولوجيا المستخدم، ومستوى المعرفة والأفكار المتاحة التي من شأنها رفع معدلات الاستثمار في رأس المال البشري.

- **النتائج المتوصل إليها:**

توصلت الدراسة إلى:

- تعزيز جهود تطوير بيئة الاقتصاد الكلي وتحسين المناخ الاستثماري.
- تعزيز جهود الاستثمار في رأس المال البشري المالي.
- تهيئة البيئة المصرفية المناسبة لعمل وحدات الجهاز المصرفي.
- تحديد وتطوير تشكيلة الخدمات المصرفية المقدمة للجمهور.

04- دراسة محمد عبد الخالق أحمد جبحي، أحمد إبراهيم ملاوي ، أثر التعميق المالي على النمو الاقتصادي في الأردن ، دراسة قياسية(1980-2015) ، مجلة جامعة فلسطين التقنية للأبحاث، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية جامعة اليرموك الأردن:

- **الهدف من الدراسة:**

هدفت هذه الدراسة إلى استقصاء أثر التعميق المالي على النمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة (1980-2015)، ولبيان هذا الأثر اعتمدت الدراسة على نموذج قياسي متعدد المتغيرات يستند إلى نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ،وتحليل التكامل المشترك.

- **النتائج المتوصل إليها:**

توصلت الدراسة إلى وجود أثر ايجابي للتعميق المالي على النمو الاقتصادي الأردني من خلال مؤشر عرض النقود بالمفهوم الواسع كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بينما بينت الدراسة وجود أثر سلبي للتعميق المالي والمتمثل في الأصول البنكية ومؤشر صافي هامش سعر الفائدة والائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص والأصول المصرفية.

وقد أوصت الدراسة على ضرورة رفع مساهمة القطاع المصرفي في العملية الإنتاجية ورفع معدلات النمو الاقتصادي وذلك من خلال زيادة عرض النقود والتقليل من نسبة الفائدة المترتبة على القروض.

المطلب الثالث: الدراسة باللغة الأجنبية

- **Effect of Banking Sector Performance in Economic Growth: Case Study of Pakistan, Syed Muhammad Hamza Ejaz Ahmed Khan**

- الهدف من الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر أداء القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي لدولة باكستان وذلك للفترة الممتدة ما بين عامي 2008 و2018. وقد تم استخدام عينة مكونة من عشرة (10) بنوك تجارية، وطبق نموذج الانحدار الخطي المتعدد لقياس تأثير أداء البنك على النمو الاقتصادي.

- النتائج المتوصل إليها:

توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية وهامة بين تدابير أداء البنك والنمو الاقتصادي، وبينت نتائج عرض الانحدار الخطي أن مقاييس أداء البنك المتمثلة في الودائع والسلف والربحية وعائدات الفوائد والاستثمار لها علاقة إيجابية مع النمو الاقتصادي مقاسا بالناتج المحلي الإجمالي.، واقترحت الدراسة ضرورة تبني سياسة إصلاحية في القطاع المصرفي استهدافا للتنمية الاقتصادية في باكستان.

2) Banking Sector Development and Economic Growth in Palestine, 1995-2014 , Gaber Abugamea

- الهدف من الدراسة:

هدفت هذه الدراسة للتحقيق في العلاقة بين تطوير القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي في دولة فلسطين خلال الفترة الزمنية الممتدة ما بين عامي 1995 و2014، وقد تم استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) في تقدير الانحدار من جهة أولى، واختبار جرانجر للسببية من جهة ثانية.

- النتائج المتوصل إليها:

وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة سلبية وذات معنوية احصائية للحجم المصرفي، تأثير ضئيل جدا من القروض الائتمانية وتأثير هامشي للحصول على الائتمان، وعدم معنوية تأثير الكفاءة على النمو الاقتصادي. كما أظهرت نتائج اختبار جرانجر للسببية وجود اتجاه واحد للسببية يتجه من حجم المصرفية إلى النمو الاقتصادي، ومن الكفاءة المصرفية إلى نصيب الفرد من الناتج الداخلي الإجمالي في النمو الاقتصادي. وقد كشفت النتائج الإجمالية إلى وجود علاقة ضعيفة بين تطوير القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي. ومن هنا أوصت الدراسة بمزيد من التحسين في سياسة الإقراض المصرفي لتكون فعالة في تعزيز النمو الاقتصادي.

خلاصة الفصل الأول:

وفي ختام هذا الفصل نلاحظ أن النمو الاقتصادي يشكل هدفا أساسيا تسعى غالبية اقتصاديات الدول النامية والمتقدمة إلى تحقيقه وذلك لانعكاساته على مستوى الدخل الفردي وبالتالي مستوى الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات وقد ارتبط مفهوم النمو الاقتصادي بتطور القطاع المصرفي الذي يؤثر على كفاءة وفعالية استغلال مصادر التمويل المتاحة ومن هنا نطرح التساؤل التالي:

- ما هو الدور الذي يلعبه تطور القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

وللإجابة على التساؤل قمنا بدراسة الأثر الذي يخلفه تطور القطاع المصرفي على النمو وهذا ما سيتم التطرق إليه بشيء من التفصيل في الفصل الموالي.

الفصل الثاني

العلاقـــــــة بين تطور الجهاز المصرفي والنمو الاقتصـــــادي في الجزائر خـــــلال الفترة (1980 ـ 2017)

تمهيد

يعتبر الجهاز المصرفي هو المسؤول على تمويل الانشطة الاقتصادية خاصة في ظل الدور الذي تؤذيه البنوك التجارية والبنك المركزي في الجزائر ويشكل هذا دافعا إلى محاولة قياس أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي، والذي يدعمه تعدد الدراسات التي أجريت في هذا المجال والمتعلقة بحالة دولة واحدة أو مجموعة من الدول رغم تنوع المناهج القياسية المستخدمة، وقع اختيار الطالبة على منهجية حديثة والتي تتمثل في نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع **(ARDL)** والذي ستحاول الطالبة من خلاله فحص **ما إذا كان التطور المصرفي يقود إلى النمو الاقتصادي في الجزائر؟**

وعلى هذا الأساس تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين وذلك على النحو التالي:

المبحث الأول: منهجية الدراسة القياسية لأثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي في الجزائر.

المبحث الثاني: نمذجة العلاقة بين تطور الجهاز المصرفي والنمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج **(ARDL)**.

المبحث الأول: منهجية الدراسة القياسية لأثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي في الجزائر.

بهدف التعرف على أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي لابد من القيام بدراسة قياسية باستخدام مجموعة من المتغيرات، لكن و قبل القيام بهذه الدراسة لابد من التعرف على الإطار النظري للأساليب القياسية المستخدمة من خلال عرض الاختبارات الضرورية المطبقة على السلسلة الزمنية، و بالأخص من أجل استقراريتها و اختبار التكامل المشترك و اختبار نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع(**ARDL**).

المطلب الأول: أساسيات النمذجة القياسية بواسطة نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع(ARDL).

أولا- مفهوم السلاسل الزمنية

يمكن تعريف السلسلة الزمنية على أنها مجموعة من القيم الخاصة بمؤشر مأخوذ خلال فترات زمنية متتالية و هي تعكس تطور ذلك المؤشر عبر الزمن نتيجة تفاعل عدد كبير من العوامل المؤثرة في الظاهرة المدروسة و التي يمكن اصطلاحا تقسيمها إلى أربعة مجموعات أساسية:

- العوامل التي يؤدي تفاعلها إلى تكوين اتجاه عالم لمسار السلسلة.
- العوامل التي تنشأ عنها تقلبات موسمية في السلسلة.
- العوامل التي تؤدي إلى تكوين التقلبات الدورية.
- العوامل التي تؤثر عشوائيا على قيم السلسلة.[1]

و يمكن التمييز بين نوعين من السلاسل الزمنية كما يلي:

1- سلاسل زمنية مستقرة: هي تلك السلسلة الزمنية التي تتغير مستوياتها عبر الزمن و دون أن يتغير المتوسط فيها خلال فترة زمنية طويلة نسبيا، و لا يوجد فيها اتجاه لا نحو الزيادة و لا نحو النقصان، بمعنى أن يكون متوسطها الحسابي و تباينها ثابت عبر الزمن و ان يكون التغاير بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمداً على الفجوة الزمنية بين القيمتين و ليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عنده التغاير.

2- سلاسل زمنية غير مستقرة: و هي سلاسل يكون المتوسط فيها يتغير باستمرار سواء نحو الزيادة أو النقصان و يتم الكشف عن عدم استقرار السلسلة الزمنية من خلال الملاحظة البسيطة او الرسم البياني و قد يستعان بالمقاييس الاحصائية كالمتوسط الحسابي، و ذلك للكشف عن وجود اتجاه عام في قيم السلسلة الزمنية و ذلك بقسمة السلسلة إلى قسمين و حساب المتوسط الحسابي فإذا ثبت عدم تساوي ملحوظ بين متوسطين فذلك يعني وجود جذر الوحدة.[2]

[1]- مكيد علي، **الاقتصاد القياسي ، دروس و مسائل محلولة**، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون، الجزائر ، 2007، ص ص (279-280) 279-280

[2]- مكيد علي، **نفس المرجع السابق**، ص ص(200-201.)

ثانيا- العناصر المكونة لسلسلة الزمنية:

تتكون السلسلة الزمنية من مجموعة من العناصر التي تساعدنا على معرفة سلوك السلسلة و تحديد مقدار تغيراتها و إدراك طبيعتها واتجاهها حتى يصبح بالإمكان القيام بالتقديرات اللازمة و التنبؤات الضرورية و هذه العناصر هي:[1]

- **الاتجاه العام:** هو النمو الطبيعي للظاهرة، حيث يعبر عن تطور متغير ما عبر الزمن، سواء كان هذا التطور بميل موجب أو سالب.
- **التغيرات الموسمية:** هي التغيرات التي تحدث بانتظام في وحدات زمنية متعاقبة و التي تنجم من تأثير عوامل خارجية.
- **التغيرات الدورية:** تنعكس هذه المركبة في السلاسل الزمنية طويلة المدى و التي تبرز انتقال الأحوال الاقتصادية مثلا، يصعب التعرف على هذه التغيرات و مقاديرها لأنها تختلف اختلافاً كبيراً من دورة إلى أخرى سواء من حيث طول الفترة أو اتساع تقلباتها و مداها.
- **التغيرات العشوائية:** و هي تعبر عن تلك التذبذبات الغير منتظمة و بمعنى آخر هي تلك التغيرات الشاذة التي تنجم عن ظروف طارئة لا يمكن التنبؤ بوقوعها أو تحديد نطاق تأثيرها.[2]

ثالثاً- استقراريه السلاسل الزمنية.

تعرف السلسلة الزمنية المستقرة على أنها تلك السلسلة التي لا تتغير مستوياتها عبر الزمن، أي لا يتغير المستوى المتوسط

فيها، و ذلك من خلال فترة زمنية طويلة نسبيا، أي لا يوجد فيها اتجاه لا بالزيادة و لا بالنقصان.

و يعد شرط الاستقرار أساسياً في دراسة و معالجة السلاسل الزمنية و استخدامها في عمليـــــــــيات التنبؤ و الاستقرار هو منطلق تحليلات التكامل المشترك، وما لم تكن السلاسل الزمنية مستقرة فإنه لن يتم الحصول على نتائج سليمة و منطقية ، و تعد سلسلة زمنية Y_t مستقرة **Stationary** إذا توفرت فيها الخصائص التالية:

- ثبات متوسط القيم عبر الزمن : $E(Y_t) = U$
- ثبات التباين عبر الزمن : $Var(Yt) = E(Y_t - U)^2 = S^2$

[1]- محمد شيخي، **طرق الاقتصاد القياسي (محاضرات و تطبيقات)** ، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان الأردن، 2012، ص ص (195 -198)

[2]-نفس المرجع السابق، ص ص (195 - 198)

أن يكون التغاير بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمداً على الفجوة الزمنية K بين القيمتين Y_t و Y_t-K و ليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عنده التغاير $Y_k= E [(Y_t - U) (Y_{t-k} - U)]$ حيث أن الوسط الحسابي U و التباين S^2 و معامل التغاير Y_k ثوابت.[1]

رابعاً – اختبار جذر الوحدة للإستقرارية[2]

من أهم الاختبارات التي تستخدم في جذر الوحدة هي:

1- اختبار ديكي فولر البسيط fuler-dickey text (DF)

ويعتمد هذا الاختبار على ثلاثة عناصر

- صيغة النموذج.
- حجم العينة
- مستوى المعنوية

ويستخدم في إحراء هذا الاختبار ثلاث صيغ تتمثل في:

- صيغة السير العشوائي بدون حد ثابت:

$$Y_t= \alpha.Y_{t-1}+U_1$$

- صيغة السير العشوائي مع حد ثابت:

$$Y_t=\beta+\alpha Y_{t-1}+U_1$$

- صيغة السير العشوائي مع حد ثابت واتجاه زمني:

$$Y_t= \beta_1+ \beta_2+ \alpha Y_{t-1}+U_1$$

ولإجراء اختبار **(DF)** باستخدام الصيغة الأولى تتبع الخطوات التالية:

1- نقوم بحساب **"t"** باستخدام الصيغة التالية: $t * = \frac{\acute{\alpha}-1}{s\acute{\alpha}}$

حيث $s_{\acute{\alpha}}$ هو الخطأ المعياري للمعلمة المقدرة

2- لا نستطيع مقارنة "t * " المحسوبة بقيم "t" الجدولية حتى في حالة العينات الكبيرة، حيث أنها لا تتبع توزيع طبيعي معتدل، وإنما نبحث عن "t" الجدولية في جداول معدة خصيصا لذلك من قبل **Dickey-fuller** يوجد بها ما يسمى القيم الحرجة عند حجم عينة معين (n) ومستوى معنوية معين(1 % ،5% ،10%)

[1]- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق**، ط3، الدار الجامعية ، الاسكندرية،2009/2008، ص ص (648-649.)

[2]-نفس المرجع السابق، ص ص (656 – 657)

3- إذا كانت "t*" المحسوبة> "t" الجدولية نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة وبالتالي السلسة ساكنة أو مستقرة.

4- إذا كانت "t*" المحسوبية < "t" الجدولية نقبل فرضية العدم وبالتالي تكون السلسة غير ساكنة أو غير مستقرة، ويجب أن نراعي هنا أننا نقارن القيم المطلقة لكل من "t*" المحسوبة و "t" الجدولية بغض النظر عن الإشارة

غير أن اختبار ديكي فولر**DF** لا يصبح ملائما إذا وجدت هناك مشكلة ارتباط ذاتي في الحد العشوائي أو ما يسمى بالارتباط التسلسلي، وذلك بالرغم من كون بيانات المتغيرات المدرجة ففي العلاقة المقدرة قد تكون مستقرة وعندئذ نلجأ لاستخدام اختبار آخر يسمى باختبار ديكي فولر الموسع**ADF** [1]

2- اختبار ديكي فولر الموسعADF [2] :

يتضمن اختبارADF ثلاث معادلات انحدار مختلفة ويتم اختبار فرضية العدم H0 والتي تعني وجود جذر الوحدة، ومتى وجدت السلسة الأصلية ساكنة عند المستوى K فإنه يقال أنها متكاملة من الدرجة 0 أي I(0)

الفرضية الصفرية: H_0: Ø=1 إذا كانت $|t| < |t^*|$ تكون السلسة غير مستقرة

الفرضية البديلة: H_1: Ø =1 إذا كانت $|t| > |t^*|$ تكون السلسلة الزمنية مستقرة

ونماذج اختبار ديكي فولر الموسع الثلاثة هي:

$$\Delta Y_t = \Lambda Y_{t-1} - \sum_{I=1}^{K} \alpha_1 . \Delta Y_{t-1} + U_t \quad \ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

$$\Delta Y_t = \Lambda Y_{t-1} - - \sum_{I=1}^{K} \alpha_1 . \Delta Y_{t-1} + b + U_t \quad \ldots\ldots\ldots\ldots(2)$$

$$\Delta Y_t = \Lambda Y_{t-1} - - \sum_{I=1}^{K} \alpha_1 . \Delta Y_{t-1} + b + c + U_t \quad \ldots\ldots\ldots\ldots(3)$$

- **تعريف التكامل المشترك:**[3]

هو البحث عن وجود علاقة توازنية بين السلاسل الزمنية في الأجل الطويل، على الرغم من وجود اختلال في الزمن القصير فهو ينظر إلى هذه العلاقات التوازنية حتى وإن احتوت كل سلسلة زمنية على اتجاه عشوائي لأنه في المدى الطويل ستتحرك هذه السلاسل في تقارب عبر الزمن ويكون الفرق بينهم ساكنا، لذا يمكن أن نقول أن

[1]- عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، نفس المرجع السابق: ص658

[2]- عائشة بن عطا الله، **تحليل أثر تدفق الاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي في الصين**، دراسة قياسية، مجلة الباحث 1112ISSN-3613 -18-01-2018 جامعة عمار الثليجي بالأغواط، الجزائر، ص ص(170-171)

[3]- عثماني الهادي، هيشر تيجاني، بن الضيف عبد الله، **اختبار الارتباط في المدى الطويل بين متغيرات حساب الإنتاج وحساب الاستغلال لقطاع الزراعة في الجزائر (أسلوب التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية**، عدد 01 2015، جامعة غرداية، جامعة الأغواط، المركز الجامعي بإيليزي، ص65

فكرة التكامل المشترك تحاكي وجود توازن في المدى الطويل يؤول إليه النظام الاقتصادي، ويكمن السبب الرئيسي في عدم وجود توازن في المدى القصير في ضعف مقدرة الوكلاء الاقتصاديين على التكييف مع المعلومات آنيا.

- **بعض اختبارات التكامل المشترك**

اختبار أنجل غرانجر/ **(E.G)** نتائج اختبار **(ADF)** على بواقي انحدار كل متغيرة تبين استقرار بواقي كل معادلة في مستواها الاصلي عند مستوى المعنوية (5 %) أي أن كل معادلة متغيرها التابع له علاقة تكامل مشترك مع المتغيرات المستقلة لها حسب اختبار أنجل غرانجر.

اختبار جوهانسن جسليس **(J.J)** يشترط هذا الاختبار تماثل درجة الاستقرار للمتغيرات المدروسة.

- **تعريف نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL)**

بعد عرض اختبارات التكامل المشترك المشار إليها، يلاحظ أن تكون السلاسل الزمنية المراد اختبار علاقة التكامل المشترك فيها متكاملة من نفس الدرجة، وهذا يوضح محدودية استخدام هذه الاختبارات لكن هناك اختبار بديل كمنهج للتكامل المشترك يتمثل في نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع **(ARDL)** لصاحبيه **(Persaran and Shin)** والذي يقدم جملة من المنافع تتجسد في :[1]

- يعتبر هذا النموذج نسبيا وأكثر قوة في العينات الصغيرة التي تتضمن بين 30-80 مشاهدة
- يستخدم هذا النموذج بغض النظر عما إذا كان الانحدار من الرتبة (0) أي (0)I أو الرتبة (1) أي (1)I أو في حالة الخلط بينهما.
- نموذج **(ARDL)** يكون غير فعال في حالة ما إذا كانت أحد السلاسل الزمنية متكاملة من الرتبة (2) أي (2)I
- إن نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع والمشار إليه اختصارا بـ : **(ARDL)** أحد النماذج القياسية المستخدمة في اختبار التكامل المشترك وذلك باستخدام اختبار الحدود وقد طور هذا النموذج من قبل **(Persaran and Shin)** (1999) إن نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع عبارة عن مزيج بين النموذجين الأول هو نموذج الإبطاء الموزع **(Distributed lag model)** والثاني هو نموذج الانحدار الذاتي **(Autoregressive model)** ويتمثل نموذج الإبطاء الزمني الموزع بوجود متغيرات سابقة لمتغيرات خارجية كمتغير ات مستقلة إذ أن المتغير التابع يتأثر بالمتغير المستقل للفترة الزمنية الحالية ولفترات سابقة.[2]

- **من التعاريف السابقة يتضح لنا أن:**

نموذج **(ARDL)** هو أحد اساليب النمذجة الديناميكية للتكامل المشترك التي شاع استعمالها في الأعوام الأخيرة، حيث يقدم هذا النموذج طريقة لإدخال المتغيرات المتباطئة زمنيا كمتغيرات مستقلة في النموذج، وقد طور هذا

[1]- عادل زقرير، **نفس المرجع السابق**، ص ص (249 - 250)

[2]- صلاح مهدي البيرماني، **أثر الإنفاق الاستهلاكي الحكومي على وضع ميزان الحساب الجاري في العراق باستخدام نموذج (ARDL)**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، العدد 98، المجلد 23، ص289

النموذج كل من (**Persaran and Shin**) ويتطلب هذا النموذج بأن لا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الرتبة، حيث يمكن استخدامه بغض النظر ما إذا كانت السلاسل الزمنية مستقرة عند المستوى أولا.

المطلب الثاني: تعريف متغيرات ومصادر تطور البيانات المستخدمة في الدراسة

سيتم في هذا المطلب التطرق إلى أهم متغيرات الدراسة وتحليل تطور كل من النتائج المحلي الإجمالي (**PIB**) والكتلة النقدية (M_2) وتكوين اجمالي رأس المال الثابت (**FBCF**) وحصة الفرد(Y_P) ومؤشر سيولة الاقتصاد (**PIB /M_2**) وكذا معدل التضخم (**INF**) في الجزائر لفترة الدراسة.

إن قيم المتغيرات المراد دراستها هي عبارة عن بيانات سنوية خاصة بالاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1980 – 2017) وسيتم عرض هذه المتغيرات على النحو التالي:

الجدول رقم (2-1) صفة وتعريف متغيرات الدراسة

	التعريف	المصدر
المتغير التابع	متغيرة الناتج المحلي الإجمالي والمعبر عنها بالمليار دج ورمزهاPIB والمتحصل عليها من منشورات وتقارير الإحصائية الموجود على الموقع الإلكتروني للبنك الدولي	http ://dataalbankaldw li .org
المتغيرات المستقلة	- متغيرة الكتلة النقدية والمعبر عنها بالمليار دج ونرمز لها بـ M_2 والمأخوذة من منشورات وتقارير إحصائية لبنك الجزائر والبنك الدولي -M2/PIBوتشير غلى نسبة المطلوبات السائلة إلى الناتج المحلي الخام. - متغيرات تكوين إجمالي راس المال الثابت والمعبر عنها بالمليار دج، ونرمز لها بـFBCF والمأخوذة من منشورات وتقارير إحصائية لبنك الجزائر والبنك الدولي - متغيرة التضخم وهو الارتفاع المستمر في الأسعار متغيرة حصة نصيب الفرد ويرمز لها بالرمز Yp	http://wwww.bank.of.alg eria.dz http ://dataalbankaldw li .org

المصدر: من إعداد الطالبة

01- تحليل متغيرات الدراسة

الشكل رقم (2-1) تطور لإجمالي الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة (1980 -2017)

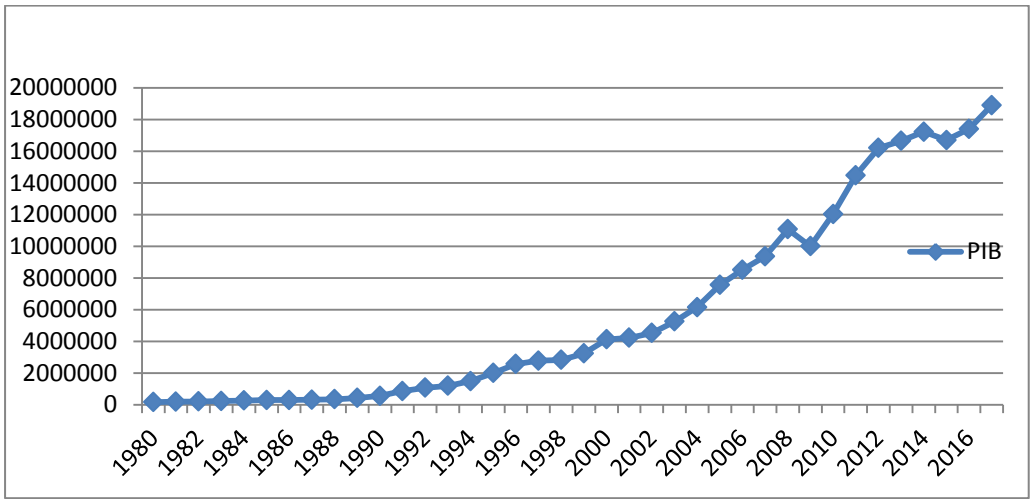

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الملحق رقم 01

إن تطور الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة (1980 – 2017) يرتبط بمختلف الظروف الاقتصادية التي يمر بها البلاد وذلك تتبعا للفترات التالية:

- من (1980 – 1985) هناك استقرار واضح في الناتج الداخلي الخام ويعود ذلك إلى أسعار البترول في هذه الفترة كانت مستقرة.
- من (1986 – 1995) انخفاض محسوس في الناتج المحلي الإجمالي وهذا بسبب انخفاض في أسعار البترول نتيجة الأزمة النفطية ليرتفع سعر البترول سنة 1993 ثم يرجع إلى الانخفاض إلى غاية سنة 1995
- (1996 -2008) شهد الناتج الإجمالي بداية من سنة 1996 زيادة متسارعة إلى غاية نهاية سنة 2008 ليشهد انخفاض محسوس في الناتج الجمالي نتيجة الأزمة البترولية 2008 مما أدى إلى انخفاض الناتج المحلي.
- من (2009-2014) نلاحظ أنه في 2009 هناك انخفاض سريع في الناتج وهذا دليل على حجم الأثر الذي يحدثه قطاع المحروقات على الناتج المحلي الإجمالي حيث انخفض الناتج إلى 10006480 مليار دج بعدما كان سنة 2008 يقدر بـ : 11077139 مليار دج وهذا راجع بشكل أساسي إلى الانخفاض الملحوظ في نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الحلي الإجمالي نتيجة تراجع أسعار البترول ليعود إلى الارتفاع إلى غاية نهاية سنة 2014.
- من (2015-2017) انخفاض سريع في الناتج المحلي مع بداية سنة 2015 حيث انخفض إلى16702100 مليار دج بعدما كان سنة 2014 يقدر 17228600 مليار دج وهذا يرجع إلى انخفاض أسعار البترول ليعود الارتفاع في الناتج المحلي بداية من سنة 2016 ويستمر الارتفاع إلى غاية سنة 2017.

الشكل رقم (2-2) تطور الكتلة النقدية M_2 في الجزائر خلال الفترة (1980-2017)

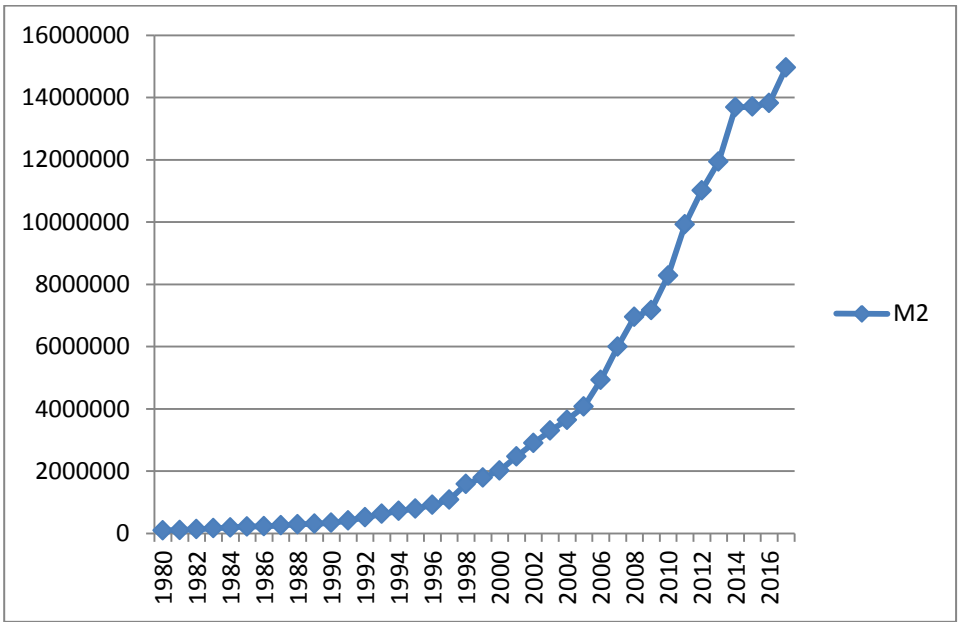

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الملحق رقم01

نلاحظ من خلال الشكل أن الكتلة النقدية M_2 في تزايد مستمر خلال هذه الفترة حيث كانت سنة 1980 تساوي 93538 مليار دج ثم قفزت سنة 1997 إلى 1081518 مليار دج أي تضاعفت 3 مرات ويرجع ذلك بسبب برنامج التعديل الهيكلي الذي أبرمته الجزائر مع مؤسسة النقدية والمالية الدولية واستمرت الزيادة بوتيرة متسارعة جدًا حيث بلغت قيمة الكتلة النقدية M_2 1592461 مليار دج سنة 1998 وهي السنة التي انتهى فيها برنامج التعديل الهيكلي ثم قفزت ا سنة 2017 إلى 14958278مليار دج وهذا راجع إلى تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي أقره رئيس الجمهورية في أفريل 2001 والذي خصص له حوالي 7 مليار دولار أي ما يعادل 520 مليار دج لمدة ثلاث سنوات أي من أفريل 2001 إلى غاية أفريل 2004 بالإضافة إلى برنامج دعم النمو الاقتصادي الذي يمتد من 2004 إلى 2009 والذي خصص له مبلغ 150 مليار دولار

الشكل رقم (2-3) تطور نسبة المطلوبات السائلة إلى الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة (1980 – 2017).

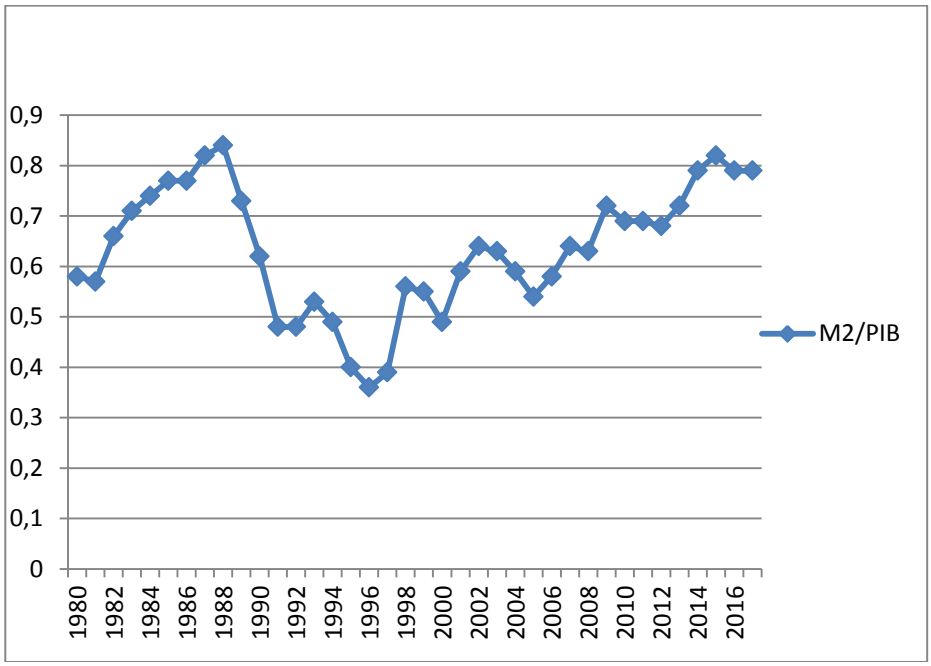

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الملحق رقم01

M_2/PIB استخدم هذا المؤشر بشكل واسع في العديد من الدراسات كمقياس للتطور المصرفي، أما بالنسبة لحالة الجزائر فقد عرفت هذه النسبة ارتفاعا من 58 % سنة 1980 لتصل إلى أقصاها 84 % سنة 1988 ثم بدأت بالتذبذب بين الارتفاع والانخفاض لتصل إلى أدنى مستوى لها سنة 1996 بـ 36 % وهذا راجع إلى الصدمات الهيكلية التي عرفها الاقتصاد الجزائري سنة 1986 لتسلك هذه النسبة مسارًا تصاعديًا ابتداءًا من سنة 2010 لتصل 79 % سنة 2017 وهذا راجع إلى الشروع في تطبيق برنامج الانعاش الاقتصادي وهذا ابتدءًا من سنة 2000 والجذير بالذكر أن قيمة هذا المؤشر لم تنخفض عن مستوى 50 % من سنة 2000 إلى غاية 2017.

الشكل رقم (2-4) تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1980 -2017)

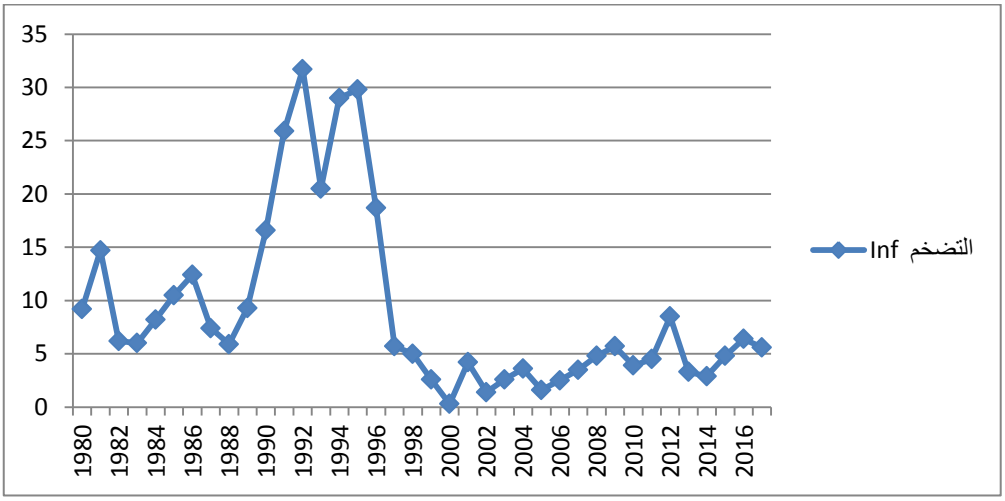

المصدر من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الملحق رقم01

نلاحظ من خلال الشكل رقم (2-4)أن:

معدلات التضخم في الجزائر خلال هذه الفترة تميزت بالتذبذب أي نحو الارتفاع والانخفاض وهذا راجع إلى أن السياسة النقدية في الجزائر خلال هذه الفترة لم تتمكن من تحقيق الأهداف والمهام المنوطة بها حيث شهد معدل التضخم ارتفاعا كبيرا وهذا من سنة 1990 إلى سنة 1995 حيث وصل إلى 29.80% وكان هذا نتيجة سياسة التثبيت والتعديل الهيكلي ومن سنة 1996 إلى سنة 2000 انخفض معدل التضخم ليصل إلى 0.3 % وهي أدنى مستوياته وهذا نتيجة الاصطلاحات المتبعة وفعالية السياسة النقدية المنتهجة وضبط الأسعار والكتلة النقدية في الاقتصاد ففي سنة 2001 وصل معدل التضخم إلى 4.2 % وكان نتيجة ضخ كتلة نقدية سنة تدخل في إطار برنامج الانعاش الاقتصادي وارتفاع الأجور، و زيادة على ذلك تم ضخ مبالغ مالية معتبرة من طرف الخزينة للبنوك، وقد سجل معدل التضخم انخفاضا بسنة 2002 مقارنة سنة 2001 حيث وصل إلى 1.4 % لكن الاستمرار في البرنامج الاستثماري وزيادة مداخيل الأسر رفع من معدل التضخم في سنة 2003 ليصل إلى 2.6 % ولقد انتهجت السلطة النقدية سياسة صارمة لمحاربة التضخم ورغم هذه السياسة فقد عاود الارتفاع في سنة 2004 حيث وصل إلى معدل 3.6 % إلا أن هذه السياسة كانت مجدية في عامي 2005 و 2006، حيث انخفض معدل التضخم إلى 1.6 % و 2.5 % على التوالي لكن سرعان ما لبثت الأسعار في الاستقرار حتى ارتفعت مرة أخرى سنة 2007 ليصل المعدل إلى 3.5 % وذلك نتيجة ارتفاع أسعار المواد الغذائية ويستمر الارتفاع في معدلات التضخم أيضا في سنتي 2008 و 2009 ليصل على التوالي إلى 4.8 % و 5.7 % وفي بداية عام 2010 تمت المصادقة على قانون المالية التكميلي القاضي باحتواء ضغط التضخم من خلال إلغاء كافة القروض الاستهلاكية بما فيها قروض السيارات مما نتج عن ذلك تباطؤ في المستوى العام للأسعار إلى 3.9 %

عام 2010 وقد عاودت وتيرة التضخم إلى الارتفاع سنة 2011 و 2012 إلى حدود 4.5 % و 8.5 % على التوالي وذلك لسببين هما النمو السريع وارتفاع الكتلة النقدية أيضا في سنتي 2013 و 2014 فقد سجلت معدلات التضخم انخفاضا مقارنة بالسنوات السابقة حيث وصلت إلى 3.3 % و 2.8 %على التوالي وهذا راجع إلى تطبيق سياسة نقدية صارمة حيث أدخل بنك الجزائر في منتصف سنة 2013 أداة جديدة وهي استرجاع السيولة لستة أشهر بمعدل تسعيرة قدرها 1.5 % يهدف امتصاص أكثر للسيولة المستقرة في المصارف، أما في السنوات الأخيرة 2015 و 2016 و 2017 ارتفع التضخم في الجزائر حيث وصل المستقرة في المصارف، أما في السنوات الأخيرة 2015 و 2016 و 2017 ارتفع التضخم في الجزائر حيث وصل إلى 7.8 % و 6.7 % و 5.6 % على التوالي وهذا رجع إلى تدهور سعر الصرف (الدينار) مع زيادة الطلب على الواردات.[1]

الشكل رقم (2-5) تطور حصة الفرد من الناتج الداخلي الخام Yp في الجزائر خلال الفترة (1980 -2017)

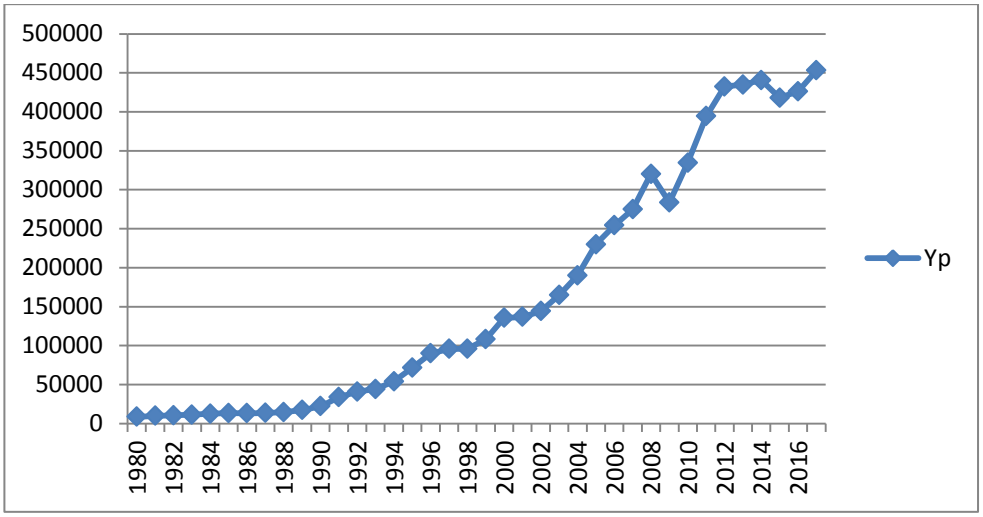

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الملحق رقم 01

من المنحنى السابق يتبين لنا أن حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تميزت بارتفاعات سنوية بسيطة ، لكن ما يظهر بوضوح ذلك التقهقر في منتصف الثمانينات، ثم بعد ذلك بدأ بالارتفاع بأعلى معدلاته ولم يعرف أي انخفاض يذكر.

[1] عبد الله ياسين، **دور سياسة سعر الصرف في الرفع من فعالية السياسة النقدية – دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجيستر في العلوم الاقتصادية جامعة وهران، الجزائر، 2014، ص ص (136-137)

الشكل رقم (2-6) تطور تراكم رأس المال الثابت lnv في الجزائر خلال الفترة (1980 -2017)

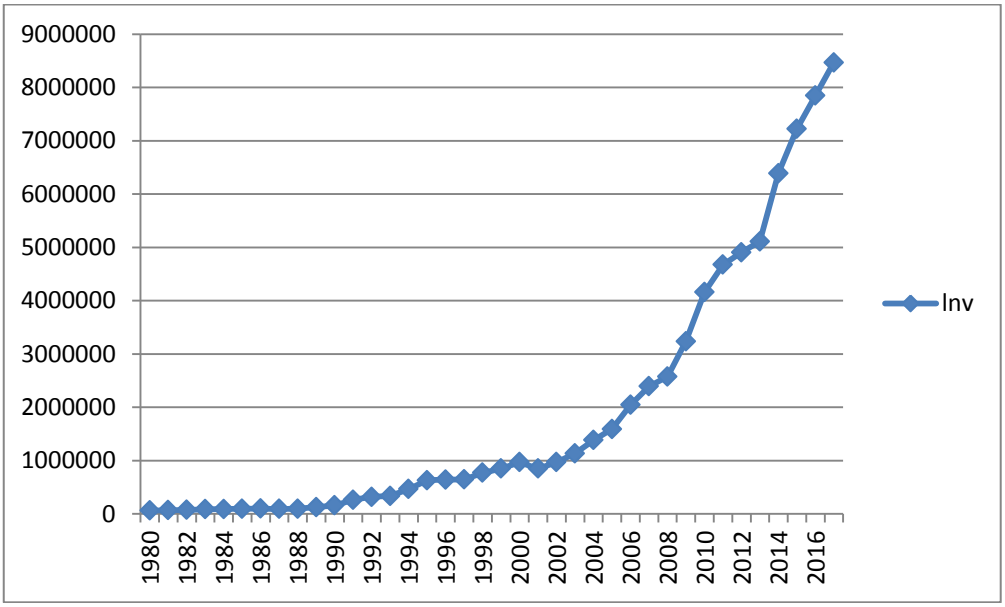

المصدر من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الملحق رقم01

من المنحنى السابق يمكن تمييز مرحلتين أساسيتين في تطور التراكم الإجمالي لراس المال الثابت (lnv) المرحلة الأولى من سنة 1980 إلى بداية التسعينات والمرحلة الثانية من بدالية التسعينات إلى غاية سنة 2017 ونستطيع القول بأن المرحلة الثانية تميزت بارتفاعات سنوية متتالية واقوى بكثير من المرحلة الاولى التي تميزت بنزعتها المستقرة ومعدلات النمو الضعيفة لرأس المال الثابت.

المبحث الثاني: نمذجة العلاقة بين تطور الجهاز المصرفي والنمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج ARDL

المطلب الأول : المنهجية القياسية والنتائج

أولا- دراسة استقراريه السلاسل الزمنية.(ينظر إلى الملحق رقم 02

الجدول رقم (2-2): نتائج اختبار ديكي فولر الموسع ADF لاستقراريه السلاسل الزمنية M_S/PIB، Inv، Inf، Yp عند المستوى (0) الفروق من الدرجة (1):

- المتغير حصة الفرد من الناتج الداخلي الإجمالي YP					
المستوى	إختبار ديكي فولر الموسع ADF				النتيجة
/	قيمة (t)	بوجود قاطع	بوجود قاطع و اتجاه عام	بدون وجود قاطع و اتجاه عام	
المستوى (0)	المحسوبة	0.7771	0.8781	0.9268	I(0)
	الجدولية	2.951125	3.540328	1.950394	I(0)
الفروق من الدرجة (1)	المحسوبة	0.0049	0.0180	0.0005	I(1)
	الجدولية	2.945842	3.540328	1.950394	I(1)
- المتغير سيولة الإقتصاد MS/PIB					
المستوى (0)	المحسوبة	0.3668	0.8873	0.0627	I(0)
	الجدولية	2.945842	0.536601	1.950394	I(0)
الفروق من الدرجة (1)	المحسوبة	0.0014	0.0081	0.0001	I(1)
	الجدولية	2.945842	3.540328	1.950394	I(1)
- المتغير تراكم رأس المال الثابث Inv					
المستوى (0)	المحسوبة	0.7779	0.7054	0.4666	I(0)
	الجدولية	2.943427	3.536601	1.9506117	I(0)
الفروق من الدرجة (1)	المحسوبة	0.0000	0.0000	0.0000	I(1)
	الجدولية	2.948404	3.544284	1.9503687	I(1)
- المتغير التضخم Inf					
المستوى (0)	المحسوبة	0.1048	0.1871	0.2665	I(0)
	الجدولية	2.943427	3.536601	1.950394	I(0)
الفروق من الدرجة (1)	المحسوبة	0.0000	0.0000	0.0000	I(1)
	الجدولية	2.945842	3.540328	1.950394	I(1)

المصدر من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 10

- من خلال الجدول أعلاه (2-2) نلاحظ أن السلاسل الزمنية الخاصة بالمتغيرات (**M_S/PIB**)(**Inv**)(**Inf**) (**Yp**) غير ساكنة عند المستوى (0) حيث كانت القيم الاحتمالية (**Prob**) (القيمة المحسوبة) أكبر من مستوى المعنوية 1% ، 5%، 10% بوجود قاطع و اتجاه عام.

و بالتالي نقبل فرضية العدم (H_0) القائلة بعدم سكون هذه المتغيرات عند المستوى (0)، و عند أخذ الفروق من الدرجة الأولى كانت القيم الاحتمالية (Prob) للمتغيرات أصغر من مستوى المعنوية 5%.

و بالتالي سوف نرفض فرضية العدم و نقبل الفرضية البديلة (H_1) القائلة بأنها لا تحتوي على جذر الوحدة أي أنها مستقرة من الدرجة الأولى(1)، بناءاً على اختبارات سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة نلاحظ أنها مستقرة جميعاً عند الدرجة (1)، أما عند المستوى (0) فهي غير مستقرة و هو ما يجعل من إمكانية الاستمرار في تقدير نموذج الدراسة المحققة.

ثانيا- تحديد فترات الإبطاء المثلى:

تم الاعتماد على نموذج **ARDL** وفقاً لمعايير (**AIC**) المقترح من طرف **Akaike** سنة 1973 و (BIC) من طرف **Schourerez** سنة 1978، و(**HQ**) من طرف **Hannan** و **Quin** سنة 1979 و **fpe** المقترح هو الآخر من طرف **Akaike** سنة 1969 و ذلك لتحديد فترات الإبطاء المناسبة و في هذا الإطار فإن نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع **ARDL** المقدر مبني على أساس أن المتغير التابع هو (**Yp**) يمثل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي و المتغيرات المستقلة **M_S/PIB** يمثل نسبة المطلوبات السائلة إلى الناتج الداخلي الإجمالي و لوغارثيم تكوين إجمالي رأس المال الثابت (**Inv**) و لوغاريثم التضخم (**Inf**) و أن مدد الإبطاء الزمني هي (**1,3,3,4**) بحسب التسلسل و بناءاً على قيم معيار **Akaike** و التي تعطي أقل قيمة لهذا المعيار المحددة تلقائيا من قبل برنامج **Eviews** 10 ، و توضح بيانات الجدول رقم (2-3) و الشكل رقم (2-7) فترات الإبطاء المثلى لكل متغير من المتغيرات المدروسة و ذلك وفقاً لمعيار **Akaike** و بحسب التحديد التلقائي للبرنامج.[1]

الجدول رقم (2-3) فترات الإبطاء المثلى التي حددها معيار Akaike تلقائيا لنموذج (ARDL)

النموذج	فترات الإبطاء المثلى المختارة
$Y= f(M_S/PIB, Inv, Inf)$	(1 ;3 ;3 ;4)

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج $Eviews_{10}$

[1]- ساحلي لزهر وآخرون: **نمذجة قياسية لتأثير الاستثمار في رأس المال البشري على التنمية الاقتصادية في الجزائر**، مداخلة جامعة 20 أوت 1955 بسكيكدة، ص8

الشكل رقم (2-7) فترات الإبطاء المثلى التي حددها معيار Akaike تلقائيا لنموذج (ARDL)

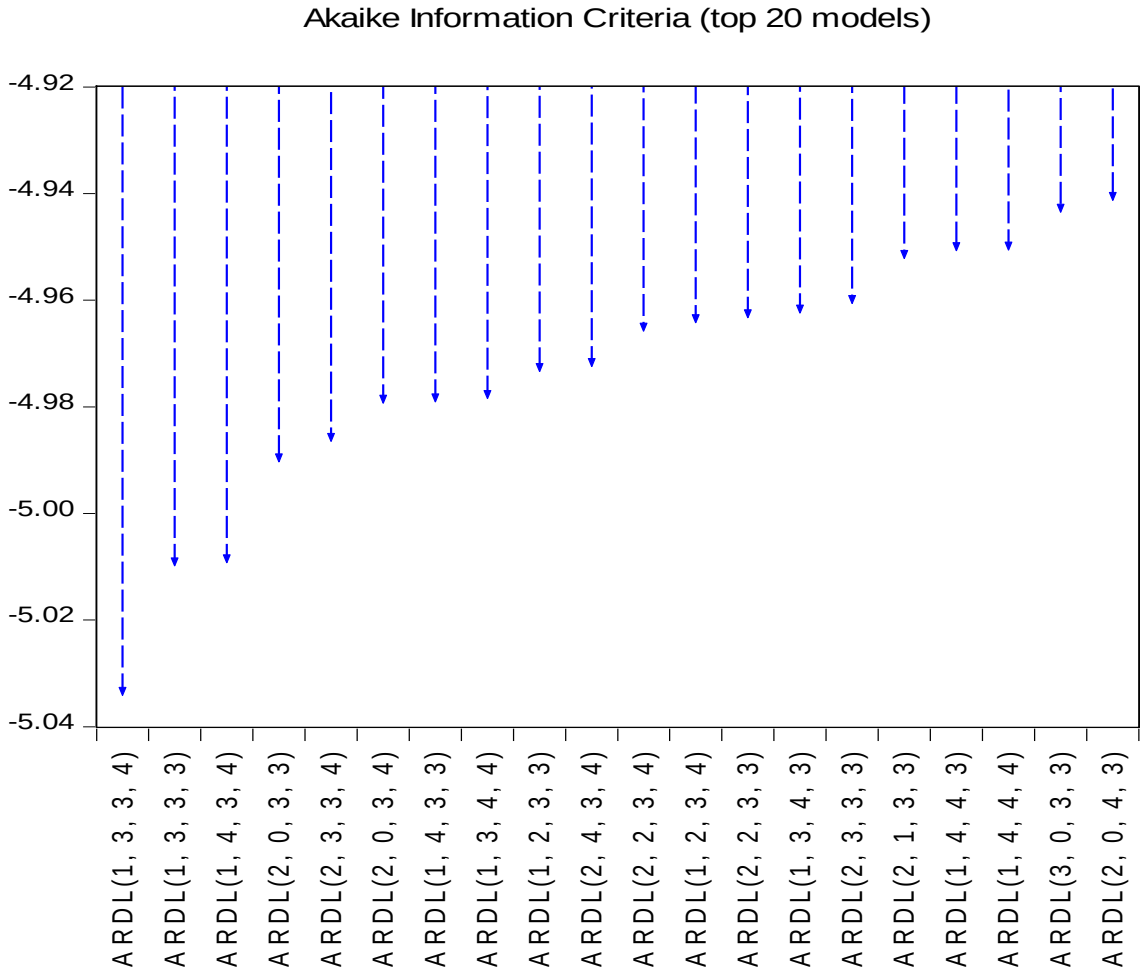

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج $Eviews_{10}$

ثالثا- تقدير النموذج:

في هذا الصدد من المهم أن تكون الأخطاء مستقلة بشكل تسلسلي، إذا لم يحدث ذلك فإن تقديرات المعلمة لا تكون متسقة و من أجل ذلك سوف نقوم باستخدام الاختبارات التالية :

تظهر بيانات الجدول رقم (2-4) الخاصة بالإختبارات الإحصائية للنموذج أن النموذج المقدر ذو فعالية فقيمة معامل (R^2) **R-Squared** هي (98.86%) و قيمة **F(statistic)** بلغت (0.0000) كما أن قيمة اختبار **Purbin-watson state** بلغت 1.962154 و لو أنها تعتبر قيمة مظللة و لا يتم الاعتماد عليها في نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع **ARDL**.

الجدول رقم (2-4) اختبار نتائج تقدير نموذج ARDL

Dependent Variable: LNYP
Method: ARDL
Date: 06/07/19 Time: 00:35
Sample (adjusted): 1984 2017
Included observations: 34 after adjustments
Selected Model: ARDL(1, 3, 3, 4)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNYP(-1)	0.657361	0.117853	5.577818	0.0000
LNMS_PIB	-0.001647	0.006383	-0.257999	0.7992
LNMS_PIB(-1)	0.004175	0.009522	0.438486	0.6660
LNMS_PIB(-2)	-0.001199	0.009021	-0.132863	0.8957
LNMS_PIB(-3)	-0.010769	0.006665	-1.615709	0.1226
LNINV	-0.040266	0.045818	-0.878830	0.3905
LNINV(-1)	0.120307	0.057252	2.101354	0.0492
LNINV(-2)	-0.069732	0.059320	-1.175520	0.2543
LNINV(-3)	0.171266	0.058200	2.942713	0.0084
LNINF	0.001751	0.006856	0.255377	0.8012
LNINF(-1)	-0.012528	0.006005	-2.086319	0.0507
LNINF(-2)	-0.008215	0.005967	-1.376602	0.1846
LNINF(-3)	-0.012827	0.005933	-2.162108	0.0436
LNINF(-4)	-0.007679	0.005983	-1.283507	0.2147
C	3.406694	1.158019	2.941830	0.0084

R-squared	0.988630	Mean dependent var	9.126471
Adjusted R-squared	0.980252	S.D. dependent var	0.119618
S.E. of regression	0.016810	Akaike info criterion	-5.033283
Sum squared resid	0.005369	Schwarz criterion	-4.359888
Log likelihood	100.5658	Hannan-Quinn criter.	-4.803636
F-statistic	118.0013	Durbin-Watson stat	1.962154
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 10

المطلب الثاني: تحليل نتائج النموذج

أولا- اختبارات التشخيص.

للحكم على مدى اجتياز النموذج المقدر للاختبارات القياسية سوف نستخدم اختبارين اثنين هما:

1- إختبار Breusch-Good frey serial correlation (LM test):

تظهر نتائج الجدول رقم (2-5) أن قيمة P-value الإحصائية (2) x^2 أكبر من 5 % و بالتالي هنا يتم قبول فرضية العدم (H_0) القائلة بعدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

الجدول رقم (2-5) نتائج اختبار الارتباط الخطي للنموذج

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.391542	Prob. F(2,17)	0.6820
Obs*R-squared	1.497201	Prob. Chi-Square(2)	0.4730

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 10

2- **اختبار Heterosked asticity test(ARCH):**

تظهر نتائج الجدول رقم (2-6) أن قيمة (1) **Prob- chi square** بلغت 0.1820 و هي أكبر من مستوى المعنوية 5% و عليه يتم هنا قبول فرضية العدم (H_0) القائلة بتجانس البواقي و عدم ثبات التباين.

الجدول رقم (2-6) نتائج اختبار عدم ثبات التباين للنموذج.

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	1.768853	Prob. F(1,31)	0.1932
Obs*R-squared	1.781330	Prob. Chi-Square(1)	0.1820

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 10

3- اختبار التوزيع الطبيعي

و من أجل التأكد من أن البواقي تتبع توزيعاً طبيعياً أم لا سوف نستخدم اختبار (Jarque-Bera) و يظهر الشكل (2-8) نتائج الاختبار حيث بلغت القيمة الاحتمالية المقابلة لاختبار (Jarque-Bera) 0.937288 و هي أكبر من 5% و بالتالي يتم هنا قبول فرضية العدم (H_0) القائلة بأن بواقي النموذج موزعة توزيعاً طبيعياً.

الشكل رقم (2-8) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

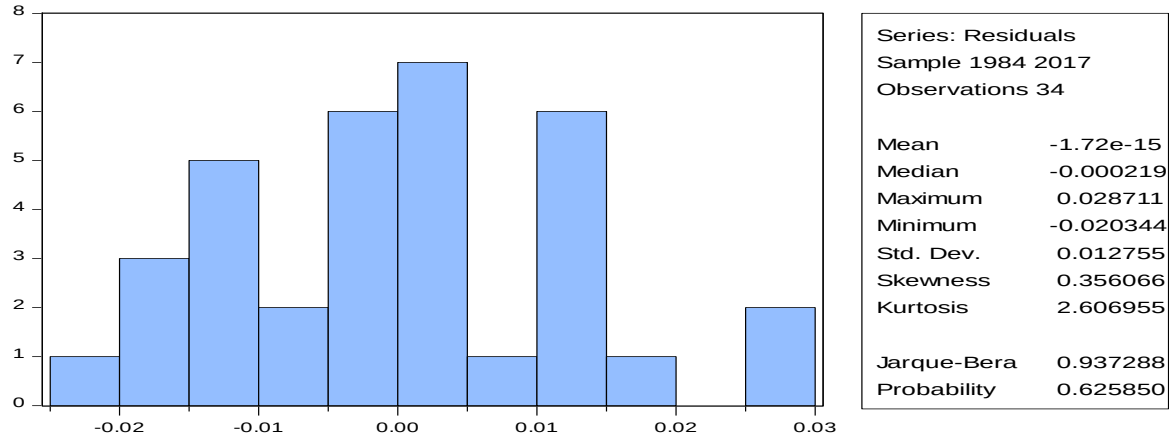

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 10

ثانيا- اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود (Bounds test)

من أجل هذا الاختبار يجب التأكد ما إذا كان هناك تكامل مشترك من عدمه نقوم باختبار الحدود (**Bounds test)** الذي يقوم على أساس إختبار فرضية العدم (H_0) و التي تنص على عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، حيث يتم إختبار **(f-statistic)** من أجل ذلك، من خلال مقارنة قيمة (f) المحسوبة للمعلمة طويلة الأجل مع قيمة (F) الجدولية عند مستويات المعنوية (1 %، 2.5%، 5% 10%) حيث نقبل فرضية (H_0) إذا كانت القيمة المحسوبة (F) أقل من القيمة(F) الجدولية و نقبل الفرضية (H_1) إذا كانت (F) المحسوبة أكبر من (F) الجدولية، و يوضح الجدول رقم (2-7) نتائج الاختبار.

من خلال بيانات الجدول أدناه(2-7) يتضح لنا أن قيمة (f) المحسوبة (6.304968) أكبر من (f) الجدولية المناظرة عند مستويات معنوية (1 %، 2.5%، 5%، 10%) والتي كانت على التوالي (4.66،4.08،3.67،3.2) و بالتالي سوف نرفض فرضية العدم (H_0) القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات المدروسة، و نقبل الفرضية البديلة (H_1) التي تشير إلى وجود تكامل مشترك أو هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.

الجدول رقم (2-7) نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية الحدود

Dependent Variable: D(LNYP)
Date: 06/07/19 Time: 12:43
Sample: 1980 2017
Included observations: 34

F-Bounds Test			Null Hypothesis: No levels relationship	
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	6.304968	10%	2.37	3.2
k	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 10

ثالثا- تقدير العلاقة قصيرة الأجل في إطار نموذج تصحيح الخطأ

تتمثل العلاقة قصيرة الأجل في تقدير نموذج تصحيح الخطأ و الذي يعبر عن المتغيرات المدروسة و بالإضافة إلى حد تصحيح الخطأ الذي يقيس لنا سرعة تكيف الاختلالات التي تحدث في الأجل القصير إلى التوازن في الأجل الطويل فالحصول على معامل تصحيح الخطأ بإشارة سالبة(-) و معنوية يعني أنه هناك علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة أي يوجد هناك تكامل مشترك، كما تشير هذه الإشارة السالبة (-) إلى تقارب النموذج

الديناميكي في الأجل القصير ، كما تشير القيمة المطلقة لمعامل تصحيح الخطأ و سرعة استعادة حالة التوازن من جديد.

و بيانات الجدول رقم (2- 8) تشير إلى نتائج تقدير أثر الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي في الأجل القصير، حيث حددت قيمة معامل تصحيح الخطأ بقيمة سالبة (0.342639-) و ذات معنوية (0.0000) و هذا يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المدروسة في الأجل القصير، ما يعني أن (34.26%) من الانحرافات والاختلالات قصير الأجل على الجهاز المصرفي و النمو الاقتصادي في السنة السابقة يتم تصحيحه في السنة الحالية أي يتم الوصول إلى التوازن بعد تقريباً أقل من سنتين بقليل و هذا يشير إلى أن التكيف في النموذج كان بطيء نسبياً.

الجدول رقم (2-8) تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل لنموذج ARDL

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNMS_PIB)	-0.001647	0.005356	-0.307480	0.7618
D(LNMS_PIB(-1))	0.011968	0.005528	2.165022	0.0433
D(LNMS_PIB(-2))	0.010769	0.004956	2.172860	0.0426
D(LNINV)	-0.040266	0.034795	-1.157257	0.2615
D(LNINV(-1))	-0.101534	0.044726	-2.270115	0.0350
D(LNINV(-2))	-0.171266	0.049869	-3.434350	0.0028
D(LNINF)	0.001751	0.004388	0.399067	0.6943
D(LNINF(-1))	0.028721	0.007457	3.851458	0.0011
D(LNINF(-2))	0.020507	0.006973	2.940970	0.0084
D(LNINF(-3))	0.007679	0.005157	1.489116	0.1529
CointEq(-1)*	-0.342639	0.055466	-6.177511	0.0000

EC = LNYP - (-0.0275*LNMS_PIB + 0.5299*LNINV -0.1153*LNINF + 9.9425)

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 10

المطلب الثالث: اختبار السكون لنموذج الإنحدار الذاتي وتوزيع الإبطاء المقدر Stability Test

الجدول رقم (2-9) تقدير العلاقة طويلة الأجل

نتائج العلاقة طويلة الأجل لنموذج ARDL

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNMS_PIB	-0.027549	0.013345	-2.064387	0.0529
LNINV	0.529931	0.061015	8.685314	0.0000
LNINF	-0.115277	0.019683	-5.856713	0.0000
C	9.942518	0.085878	115.7751	0.0000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 10

تبين لنا بيانات الجدول رقم (2-9) نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل لأثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي في الجزائر ونلاحظ أن هذا الأثر معنوي من الناحية الإحصائية حيث بلغت القيمة الاحتمالية (0.0529) وهي أقل من مستوى المعنوية 5 % لذلك سوف ترفض فرضية العدم (H_0) ونقبل الفرضية البديلة (H_1) التي تنص على وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل تتجه من مؤشر النظام المصرفي إلى مؤشر النمو الاقتصادي فتطور الجهاز المصرفي بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة حصة الفرد من الناتج الداخلي الإجمالي كمؤشر للنمو الاقتصادي (0.53) وحدة، كما أن أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي معنوي من الناحية الإحصائية حيث بلغت القيمة الاحتمالية (0.0000) و هي أقل من مستوى المعنوية 5 % لذلك سوف نرفض فرضية العدم (H_0) ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل.

إن اختبار مدة سكون نموذج الانحدار الذاتي وتوزيع الإبطاء يتم من خلال التأكد من أن بيانات الدراسة لا تحتوي على أي تغيرات هيكلية وأن المعلمات قصيرة الأجل مستقرة ومنسجمة مع المعلمات طويلة الأجل وفي هذا الإطار نجد اختبارين يستخدمان من أجل التأكد من سكون النموذج وهما:

أولا- اختبار المجموع التراكمي للبزاقي المعاودة (Cu SUM)

ثانيا- اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (COSUM of squares)

ويتحقق الاستقرار الهيكلي للمعلمات المقدرة لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع **(ARDL)** إذا وفقط إذا وقع الشكل البياني لكل واحد من الاختبارين السابقين داخل إطار الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5 % وعندها يمكن القول بأن جميع المعلمات المقدرة هي مستقرة، بما معناه أن المعلمات قصيرة الأجل وطويلة الأجل للنموذج المقدر هي ساكنة ويوضح الشكلان رقم (2-9) و (2-10)نتائج اختبار السكون للنموذج المقدر.

الشكل رقم (2-9) نتائج المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة CUSUM of Squars

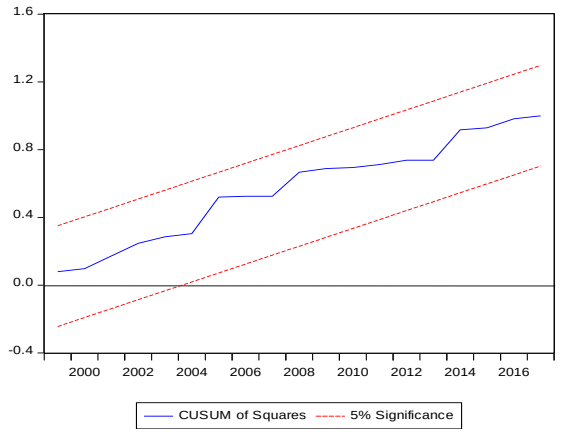

الشكل رقم (2-10) نتائج المجموع التراكمي للبواقي المعاودة CUSUM

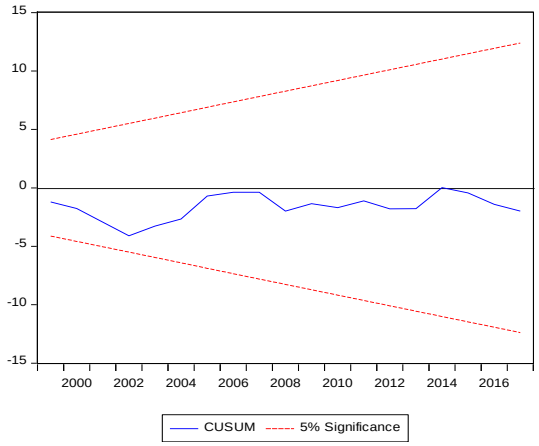

المصدر من إعداد الطالبة بالاستعانة على مخرجات برنامج EVIEWS 10

من خلال الشكلين السابقين يمكن تثبيت التالي:

- يظهر بوضوح الرسم البياني للمجموع التراكمي للبواقي المعاودة يقع داخل إطار الحدود الحرجة عند مستوى المعنوية 5 % وهو ما يدل على استقرار المعلمات قصيرة وطويلة الأجل للنموذج المقدر.
- يظهر بوضوح من الرسم البياني للمجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة يقع داخل إطار الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5 % وهو ما يدل على استقرار المعلمات قصيرة الأجل وطويلة الأجل للنموذج المقدر

خلاصة الفصل الثاني

من خلال هذا الفصل تم فحص أثر تطور الجهاز المصرفي الجزائري على النمو الاقتصادي خلال الفترة (1980-2017) باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL) حيث يمثل المتغير التابع حصة الأفراد من الناتج الداخلي الخام الحقيقي بينما تتمثل المتغيرات المستقلة في كل من محاولة نمذجة العلاقة بين تطور الجهاز المصرفي والنمو الاقتصادي ومن خلال هذا اشارت النتائج إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين هذه المتغير ات كما.

خاتمــة

خاتمـــــة:

من خلال ما تقدم في هذه الدراسة، تم تحديد الدور الذي يلعبه الجهاز المصرفي في دعم عملية النمو الاقتصادي في اقتصاديات الدول ونتيجة لهذا قمنا بمحاولة دراسة تطور النظام المصرفي على النمو الاقتصادي في الجزائر مركزين في ذلك على أساليب الاقتصاد القياسي الحديث والمتمثلة في اختبارات جذر الوحدة باستخدام طريقة لتحديد درجة تكامل السلاسل الزمنية، واختبار التكامل المشترك لتحديد إمكانية وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين التطور المصرفي بمختلف مقاييسه والنمو الاقتصادي وفي الأخير قمنا باستخدام نموذج حديث في الدراسة وهو " نموذج الانحدار الذاتي الإبطاء الزمني الموزع (ARDL) وذلك من أجل تحديد إذا كان هناك أثر إيجابي لتطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي، وهذا يدعوا غلى التركيز في وضع استراتيجيات لتطوير الجهاز المصرفي والتي تشتمل على عدة نقاط.

1- مواصلة الإصلاحات المصرفية في الدول التي لا تزال أجهزتها تعاني من تأخر في مواكبة التطورات العالمية.
2- تطوير أداء البنوك وتعزيز إدارة المخاطر داخلها وتنويع بنية الموارد والاستخدامات لتكون هذه البنوك قادرة على توفير الاحتياجات التمويلية للقطاعات المختلفة.

- **نتائج الدراسة:**

مما تقدم ذكره في هذه الدراسة يتم تقديم جملة من النتائج:

1- يمثل القطاع المصرفي حجر الزاوية في العملية التنموية من خلال الخدمات الأساسية التي يؤديها في الاقتصاد.

2- معاناة المنظومة المصرفية الجزائرية من مشكلة التداول خارج البنوك و هو الأمر الذي يحرم الاقتصاد الجزائري من موارد مالية إضافية يمكن أن توجيهها و تخصيصها بشكل أمثل لتمويل الاستثمارات.

3- معاناة البنوك الجزائرية من مشكلة فائض السيولة التي اصبحت ظاهرة هيكلية في الاقتصاد الجزائري و هذا مؤشر على ضعف عملية تخصيص الموارد المالية المتاحة بشكل أمثل و عزوف البنوك عن منح القروض للمشروعات ذات الجدوى الاقتصادية و تفضيل إكتناز السيولة خوفا من المخاطر.

4- السلاسل الزمنية الخاصة بتطوير الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي و نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر غير مستقرة عند المستوى (0) و هي تحتوي على جذر الوحدة حسب اختبار ديكي فولر الموسع للإستقرارية(**ADF**) لكن هذه السلاسل تكون مستقرة عند الفروق من الدرجة الأولى(1)

5- يضمن اختبار حدود التكامل المشترك (**Bouds test**) إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة فكانت قيمة (f) المحسوبة (6.304968) أكبر من قيمة (f) الجدولية عند مستويات المعنوية (1%

2.5%، 5%، 10%) و التي كانت على التوالي (4.66، 4.08، 3.67، 3.2) بما معناه أن القيم الحالية لنصيب الفرد من النتائج المحلي الاجمالي تتأثر بقيمتها السابقة.

6- تشيـر معلمات الأجل الطويل إل أنه هناك علاقة توازنية طويلة الأجل تكون من مؤشرات تطور الجهاز المصرفي على مؤشر النمو الاقتصادي فتطور الجهاز المصرفي بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للنمو الاقتصادي بـ (0.53) وحدة كما أن اثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصـــادي معنوي من الناحية الإحصائية حيث بلغت القيمة الاحتمالية (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية 5 %.

6- تشير نتائج اختبار السكون لنموذج الانحدار الذاتي وتوزيع الإبطاء المقدر (**Stability Test**) إلى أن بيانات الدراسة لا تحتوي عل أي تغيرات هيكلية وأن المعلمات قصيرة الأجل مستقرة ومنسجمة مع المعلمات طويلة الأجل وهو ما تأكد من خلال اختباري المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (**CUSUM**) و المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (**CUSUM Squares**)

- **اختبار صحة الفرضيات**

بالنسبة لفرضيات الدراسة لا يوجد هناك أي أثر معنوي لمؤشر التطور المصرفي على النمو الاقتصادي في الجزائر وبالتالي نرفض فرضية العدم (H_0) ونقبل الفرضية البديلة (H_1) القائلة بأن هناك أثر معنوي في الأجل الطويل لتطور الجهاز المصرفي على النمو الإقتصادي في الجزائر.

- **أما بالنسبة لتوصيات الدراسة:** نقترح ما يلي:

1- تعزيز جهود تطوير بيئة الاقتصاد الكلي و تحسين المناخ الاستثماري.
2- تعزيز جهود الاستثمار في رأس المال البشري الوطني.
3- تهيئة البيئة المصرفية المناسبة لعمل وحدات الجهاز المصرفي و إرساء قواعد الحكم المؤسسي.
4- تحديث و تطوير عملية الاستثمار في رأس المال البشري العامل في البنوك.
5- تحديث و تطوير تشكيلة الخدمات المصرفية المقدمة للجمهور.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

- **الكتب باللغة العربية**

1) إسماعيل عبد الرحمان، حزبي محمد موسى عريفات: مفاهيم ونظم اقتصادية، دار وائل للنشر والتوزيع الأردن 2004.

2) بلعزوز بن عل محاضرات في النظريات والسياسة النقدية، ديوان المطبوعات، الجزائر، 2004.

3) مصطفى يوسف كافي: الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات ، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي عمان الأردن 2006.

4) مدحت القريشي: التنمية الاقتصادية–نظريات وسياسات وموضوعات، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر الأردن ، 2007.

5) مكيد علي: الاقتصاد القياسي ، دروس و مسائل محلولة، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون الجزائر، ط1 ، 2007،

6) محمد شيخي: طرق الاقتصاد القياسي(محاضرات و تطبيقات) ، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر و التوزيع عمان الأردن، 2012،

7) فليح حسين خلف : التنمية والتخطيط الاقتصادي، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث للنشر، الأردن 2006.

8) فريديريك .م. شرر: ترجمة علي أبو عمشة، نظرية جديدة إلى النمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار التكنولوجي الطبعة الأولى ، مكتبة العبيكان، المملكة العربية السعودية، 2002.

9) عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق ، الطبعة الثالثة، الدار الجامعية ، الاسكندرية،2009/2008.

- **الأطروحات**

10) ميهوب مسعود: دراسة قياسية للمؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكمي في الجزائر في ضوء الإصلاحات الاقتصادية للفترة بين(1990–2015) ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، تخصص علوم تجارية ،جامعة محمد بوضياف–المسيلة– الجزائر ،2016–2017.

11) سايح بوزيد: دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة للدول العربية – حالة الجزائر– رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتورة في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان ،2012–2013.

12) علي جقريف ، النظام المصرفي الجزائري وإشكالية تطبيق مقررات لجنة بازل III، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية. جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة، الجزائر، 2016–2017.

13) عادل زقرير: أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي، دراسة قياسية لحالة الجزائر أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر 2014-2015.

- **المذكرات**

14) الهام طراد، مروى مزهودي، دور الجهاز المصرفي في تنشيط سوق الأوراق المالية ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، شعبة علوم تجارية ، تخصص تمويل مصرفي ، جامعة العربي التبسي ، تبسة الجزائر 2015 – 2016.

15) عبد الله ياسين: دور سياسة سعر الصرف في الرفع من فعالية السياسة النقدية – دراسة حالة الجزائر مذكرة ماجيستر في العلوم الاقتصادية جامعة وهران، الجزائر، 2014.

16) حسينة بودبزة: تحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر ، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي، جامعة 20 أوث 1955سكيكدة 2017-2018.

17) قابوش فريال: أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية ،تخصص اقتصاد كمي، جامعة أم البواقي –العربي بن مهيدي- الجزائر،2017-2018

- **المجلات والمقالات**

18) حمزة رملي: التمويل الغير تقليدي في الجزائر وفق تعديلات قانون النقد والقرض، هل يتعلق الأمر بالتسيير الكمي ، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات ،مجلد 4 ،المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف ،الجزائر، العدد 1 جوان 2018.

19) حيدوشي عاشور، وعيل ميلود، أثر الموارد المالية النفطية على التغيرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف ، ميلة ، الجزائر العدد الخامس، جوان 2017.

20) رشيد سالمي، محمد رتيعة: دراسة قياسية لتأثير رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(1970-2014)،مجلة الباحث، جامعة يحي فارس، المدية الجزائر، العدد 17 2017.

21) موشوك لامية: سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على التشغيل والبطالة(2001-2014) مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية العدد 10، المجلد 2 ،جوان 2018.

22) علي مكيد، عماد معوشي: قياس أثر الإنفاق الحكومي الاستهلاكي النهائي على الناتج الوطني مع تحليل المصادر الأساسية للنمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 13، جامعة الدكتور يحي فارس، المدية –الجزائر- 2013.

23) ناصر سليمان، تأهيل المؤسسة المصرفية العمومية بالجزائر، الأسلوب والمبررات، مداخلة مقدمة ضمن أعمال الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، يومي 17 – 18 أفريل 2006.

24) عادل زقرير: العلاقة بين تطور الجهاز المصرفي والنمو الاقتصادي–نظريا وتطبيقيا– مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الواد ، العدد الثامن ،المجلد رقم 1.

25) عائشة بن عطا الله/ تحليل اثر تدفق الاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي في الصين، دراسة قياسية مجلة الباحث 3613–ISSN1112 –18–01–2018 جامعة عمار الثليجي بالأغواط الجزائر.

26) عثماني الهادي: هيشرأ تيجاني/ بن الضيف عبد اللهـ اختبار الارتباط في المدى الطويل بين متغيرات حساب الإنتاج وحساب الاستغلال لقطاع الزراعة في الجزائر (اسلوب التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، عدد 01 2015، جامعة غرداية، جامعة الأغواط المركز الجامعي بإيليزي.

27) صلاح مهدي البيرماني: أثر الإنفاق الاستهلاكي الحكومي على وضع ميزان الحساب الجاري في العراق باستخدام نموذج (ARDL)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، العدد 98، المجلد 23.

28) هيناس العباس ،بن احمد لخضر ، النظام المصرفي الجزائري في ظل الأمر رقم 11/03 المتعلق بالنقد والقرض والتحديات الراهنة له ، مجلة دفاتر اقتصادية ، جامعة الجلفة ، سبتمبر 2013.

- **الكتب باللغة الأجنبية**

29) Shopiro edward ; macroecomonic analys ; thomson learning ;1995

- **النسخ الإلكترونية**

30) جلال خشيب: النمو الاقتصادي، مفاهيم ونظريات، نسخة الكترونية.

- **المواقع الإلكترونية**

31) http ://dataalbankaldw li .org

32) http://wwww.bank.of.algeria.dz

33) http ://dataalbankaldw li .org-catalog

ملاحـــق

ملحق رقم 01

- **تطور متغيرات الدراسة: الوحدة (مليار دج)**

السنوات	PIB	Ms	Inf	Ms/PIB(*)	Inv	Yp	lnInf
1980	162507,2	93538	9,2	0,58	63512,00	8706,10	2,22
1981	191468,5	109154	14,7	0,57	70835,70	9940,20	2,69
1982	207551,9	137889	6,2	0,66	77342,40	10438,70	1,82
1983	233752,1	165926	6	0,71	87819,00	11390,30	1,79
1984	263855,9	194718	8,2	0,74	92531,50	12454,80	2,10
1985	291597,2	223860	10,5	0,77	96765,40	13337,50	2,35
1986	296551,4	227017	12,4	0,77	99333,30	13173,00	2,52
1987	312706,1	257896	7,4	0,82	93880,20	13514,20	2,00
1988	347716,9	292963	5,9	0,84	98040,20	14620,40	1,77
1989	422043	308146	9,3	0,73	128766,00	17290,50	2,23
1990	554388,1	343005	16,6	0,62	160216,40	22156,00	2,81
1991	862132,8	415270	25,9	0,48	266733,90	33620,60	3,25
1992	1074696	515902	31,7	0,48	319811,10	40908,10	3,46
1993	1189725	627427	20,5	0,53	336203,00	44237,60	3,02
1994	1487404	723514	29	0,49	467941,20	54095,30	3,37
1995	2004995	799562	29,8	0,40	633031,40	71453,80	3,39
1996	2570029	915058	18,7	0,36	644641,40	89968,10	2,93
1997	2780168	1081518	5,7	0,39	647459,00	95719,30	1,74
1998	2830491	1592461	5	0,56	773955,40	95926,10	1,61

1999	3238198	1789350	2,6	0,55	849942,40	108066,00	0,96
2000	4123514	2022500	0,3	0,49	971661,10	135570,60	-1,2039728
2001	4227113	2473500	4,2	0,59	1134601,90	136892,80	1,44
2002	4522773	2901500	1,4	0,64	1386382,40	144234,90	0,34
2003	5252321	3299500	2,6	0,63	1593589,00	164918,40	0,96
2004	6149117	3644300	3,6	0,59	2045414,00	189998,70	1,28
2005	7561984	4070400	1,6	0,54	2393852,90	229805,60	0,47
2006	8514843	4933700	2,5	0,58	2578190,10	254318,70	0,92
2007	9366566	5994600	3,5	0,64	3237570,90	274711,60	1,25
2008	11077139	6955900	4,8	0,63	4158086,50	320231,80	1,57
2009	10006480	7173100	5,7	0,72	4675773,40	283737,10	1,74
2010	12034399	8280700	3,9	0,69	4906473,80	334493,30	1,36
2011	14481008	9929200	4,5	0,69	5111945,80	394395,20	1,50
2012	16209600	11015100	8,5	0,68	6389932,25	432313,64	2,14
2013	16647900	11941500	3,3	0,72	7223600,00	434705,07	1,19
2014	17228600	13686700	2,9	0,79	7848400,00	440471,44	1,06
2015	16702100	13704511	4,8	0,82	8466200,00	417939,09	1,57
2016	17406800	13816309	6,4	0,79	8826800	426261,14	1,86
2017	18906560	14958278	5,6	0,79	9444676,00	453166,51	1,72

المصدر: **www.http://dataalbankaldw li .org-catalog** تقارير الديوان الوطني للإحصائيات

(*) **من إعداد الطالبة بناء على العلاقة (Ms/PIB)**

- **اختبار استقرارية السلاسل الزمنية YP,INF,INV,MS/PIB**

Null Hypothesis: LNYP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.896525	0.7771
Test critical values:	1% level	-3.639407	
	5% level	-2.951125	
	10% level	-2.614300	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

-

Null Hypothesis: LNYP has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

Null Hypothesis: LNYF
Exogenous: Consta
Lag Length: 1 (Automatic

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		1.104001	0.9268
Test critical values:	1% level	-2.630762	
	5% level	-1.950394	
	10% level	-1.611202	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

-

Null Hypothesis: LNMS_PIB has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.816639	0.3668
Test critical values:	1% level	-3.626784	
	5% level	-2.945842	
	10% level	-2.611531	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LNMS_PIB has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.238789	0.8873
Test critical values:	1% level	-4.226815	
	5% level	-3.536601	
	10% level	-3.200320	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

-

Null Hypothesis: LNMS_PIB has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.843942	0.0627
Test critical values:	1% level	-2.630762	
	5% level	-1.950394	
	10% level	-1.611202	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

-

Null Hypothesis: LNINV has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.897376	0.7779
Test critical values:	1% level	-3.621023	
	5% level	-2.943427	
	10% level	-2.610263	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

-

Null Hypothesis: LNINV has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.756167	0.7054
Test critical values:	1% level	-4.226815	
	5% level	-3.536601	
	10% level	-3.200320	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

-

Null Hypothesis: LNINV has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.562798	0.4666
Test critical values:	1% level	-2.628961	
	5% level	-1.950117	
	10% level	-1.611339	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

-

Null Hypothesis: LNINF has a unit root

Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.586410	0.1048
Test critical values:	1% level	-3.621023	
	5% level	-2.943427	
	10% level	-2.610263	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

-

Null Hypothesis: LNINF has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.858253	0.1871
Test critical values:	1% level	-4.226815	
	5% level	-3.536601	
	10% level	-3.200320	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LNINF has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.031649	0.2665
Test critical values:	1% level	-2.630762	
	5% level	-1.950394	
	10% level	-1.611202	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

-

Null Hypothesis: D(LNYP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.902074	0.0049
Test critical values:	1% level	-3.626784	
	5% level	-2.945842	
	10% level	-2.611531	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

-

Null Hypothesis: D(LNYP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.991288	0.0180
Test critical values:	1% level	-4.234972	
	5% level	-3.540328	
	10% level	-3.202445	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

-

Null Hypothesis: D(LNYP) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.732092	0.0005
Test critical values:	1% level	-2.630762	
	5% level	-1.950394	
	10% level	-1.611202	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LNMS_PIB) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.359536	0.0014
Test critical values:	1% level	-3.626784	
	5% level	-2.945842	
	10% level	-2.611531	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

-

Null Hypothesis: D(LNMS_PIB) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.320295	0.0081
Test critical values:	1% level	-4.234972	
	5% level	-3.540328	
	10% level	-3.202445	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LNMS_PIB) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*

Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.423342	0.0001
Test critical values:	1% level	-2.630762	
	5% level	-1.950394	
	10% level	-1.611202	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

-

Null Hypothesis: D(LNINV) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.940503	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.632900	
	5% level	-2.948404	
	10% level	-2.612874	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

-

Null Hypothesis: D(LNINV) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-7.094915	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.243644	
	5% level	-3.544284	
	10% level	-3.204699	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

-

Null Hypothesis: D(LNINV) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.951119	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.632688	
	5% level	-1.950687	
	10% level	-1.611059	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

-

Null Hypothesis: D(LNINF) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-8.609103	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.626784	

	5% level	-2.945842
	10% level	-2.611531

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

-

Null Hypothesis: D(LNINF) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-8.507724	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.234972	
	5% level	-3.540328	
	10% level	-3.202445	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

-

Null Hypothesis: D(LNINF) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-8.723994	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.630762	
	5% level	-1.950394	
	10% level	-1.611202	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.